

دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر
The role of fiscal transparency in enhancing the financial performance of governments with reference to Egypt

د. احمد حلمى ابراهيم احمد قنديل *

د. خالد عمر حسن محمد رحومه **

(*). د. احمد حلمى ابراهيم احمد قنديل: مدرس كلية التجارة - جامعة دمنهور

Email: akandeel0198@com.dmu.edu.eg

(**). د. خالد عمر حسن محمد رحومه: مدرس كلية التجارة - جامعة دمنهور

Email: khaled_rohuma@com.dmu.edu.eg

الملخص

تعتمد كفاءة وفعالية إدارة المالية العامة للدولة بشكل كبير على قدرة الحكومة على رفع معدل الأداء المالي لها، لذا؛ تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر. وذلك باستخدام منهجية PANEL DATA للبيانات السنوية للسلسلة الزمنية (٢٠٠٩:٢٠٢٢). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة والكفاءة المالية، أي أن زيادة مؤشر الشفافية المالية بنسبة ١ % أدى إلى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.٢ % .

الكلمات المفتاحية: الشفافية المالية - الأداء المالي - الدين العام.

The role of fiscal transparency in enhancing the financial performance of governments with reference to Egypt

Abstract

This study aimed to clarify the role of financial transparency in enhancing the financial performance of governments, with reference to Egypt. Using the PANEL DATA methodology for annual time series data (2009:2022). The study found that there is a positive, significant relationship between the open budget index and financial efficiency, meaning that increasing the financial transparency index by 1% led to an increase in financial efficiency by 0.2%.

Keywords: Financial transparency - financial performance - public debt.

١ - تمهيد وتقسيم:

يعد تقييم الأداء المالي للحكومة بمثابة المؤشر الفعال والرئيسي لتوضيح إنجاز وتحقيق الحكومة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فنجاح الحكومات المحلية في الوقت الراهن والمستقبلي يتحددان بشكل كبير بناءً على كفاءة استغلالها لمواردها المحدودة. لذا؛ يمكننا القول بأن كفاءة وفعالية إدارة المالية العامة للحكومة تعتمد بشكل كبير على قدرة الحكومة على رفع معدل الأداء المالي لها، سواء من خلال تعديل خطط إيراداتها ونفقاتها لتعكس التغيرات مع مرور الوقت في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، أو من خلال التعامل مع أي آثار سلبية أو صدمات مالية قد تحدث. (Robinson et al, 2000)

ويمكن تعريف مؤشرات الأداء المالي بأنه دراسة العلاقة المنطقية فيما بين بنود الميزانية بهدف اكتشاف نقاط الضعف الموجودة في الوضع المالي، ومعالجة الخلل القائم بها، وتحويلها إلى نقاط قوة والاستفادة منه. (رعد حريجة وآخرون، ٢٠١٩)

وتوضح العديد من الدراسات السابقة أن عدم اتباع وتطبيق نظام حوكمة سليم لإدارة المالية العامة(*)؛ كوسيلة لتعزيز الأداء المالي للحكومة للتأكد من كفاءة وفعالية المؤسسات المالية العامة والخاصة بها، تعد من أهم الأسباب الرئيسية لزيادة معدلات العجز للموازنات العامة لتلك الدول. (Berger et al, 2016)

لذلك توصي العديد من الدراسات السابقة بضرورة دراسة وتطبيق مبادئ حوكمة المالية العامة، لتجنب حدوث العديد من الأزمات والصدمات الاقتصادية، حيث تعد حوكمة المالية العامة شرطاً ضرورياً ومنتظماً أساسياً لتقليل العجز المستمر للموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى أنها تمثل عنصراً رئيسياً لتطوير القطاع الحكومي والقطاع الاقتصادي بصفة عامة.

وتتم حوكمة المالية العامة من خلال إحكام عمليات الرقابة والإشراف، وزيادة معدلات الشفافية المالية، وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لكافة المؤسسات

(*) ويعرف المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA) إدارة المالية العامة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الجوانب المالية للخدمات العامة، بحيث يتم التحكم في الأعمال والتأثير عليها بشكل مباشر لدعم أهداف القطاع الحكومي، حيث يتضمن نموذج CIPFA قائمة بالأهداف أو الغايات الخاصة بإدارة المالية العامة ويتم تعريفها على أنها "منافع اجتماعية مستدامة" والتي تنقسم إلى: ١- نتائج الممول، ٢- القيمة العامة، ٣- قيمة المجتمع، ٤- القيمة الفردية.

الاقتصادية، بما يساعد علي اتخاذ القرارات الصحيحة التي تأخذ في الحسبان متطلبات وتوقعات جميع الأفراد والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي. بما ينعكس في النهاية على تعزيز الثقة والفعالية والكفاءة في كل مؤسسات القطاع الحكومي، وبالتالي تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (Tricker, 2015). ومن خلال دراسة أبعاد حوكمة المالية العامة؛ نجد أنها تتضمن مجموعة من المبادئ أو المعايير والتي اختلفت فيما بينهم وفقا لاختلاف الدراسات السابقة، وعلى الرغم من تعددها إلا أنها جميعها تتضمن العناصر الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الشفافية المالية. ويمكن توضيح ذلك علي سبيل المثال من خلال الآتي:

١-منتدى التعاون الاقتصادي لقارة آسيا والمحيط الهادئ APEC: أوضح أن المبادئ الأكثر شيوعاً لحوكمة القطاع العام كالآتي: (Alqooti, 2020)

- سيادة القانون: تتعلق بوجود التنظيم والأطر القانونية، والتي تطبق بشكل عادل.
 - الشفافية والانفتاح: الوصول إلى جميع المعلومات حول أداء الهيئات العامة.
 - المساءلة: تعني أن جميع أصحاب المصلحة في المؤسسات العامة مسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم.
 - أخلاقيات ونزاهة القطاع العام: الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والتصرف بأمانة ونزاهة.
 - الإدارة: إدارة الموارد بما يحقق المصلحة العامة.
 - القيادة: تشير إلى دور القيادات في المؤسسات العامة في دعم مبدأ الإدارة العامة الرشيدة.
- ٢-معهد المراجعين الداخليين (IIA, 2012): أوضح أن مبادئ حوكمة القطاع العام كالتالي:
- (١) المساءلة: حيث تكون كيانات القطاع العام والأفراد العاملين فيها مسؤولين عن قراراتهم وتصرفاتهم، بما في ذلك إدارتهم للأموال العامة وجميع جوانب الأداء، وإخضاع أنفسهم للمراجعة الخارجية المناسبة.
 - (٢) الشفافية: الإفصاح المناسب عن المعلومات الأساسية لأصحاب المصلحة حتى يكون لديهم الحقائق ذات الصلة حول أداء وعمليات هيئة القطاع العام اللازمة لفهم الدوافع بوضوح والتوصل إلى استنتاجات صحيحة حول تأثيرات أعمالها.
 - (٣) النزاهة. يدعو مبدأ النزاهة الموظفين العموميين إلى التصرف بشكل متوافق مع المبادئ الأخلاقية والقيم والتوقعات والسياسات والنتائج الخاصة بهيئة القطاع العام. فإذا لم تكن

المعلومات والإجراءات العامة ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها، فيحدث تراجع ثقة الجمهور وهو ما يؤدي إلى تقويض شرعية القطاع العام وقدرته على الحكم.

٣-الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC : أوضح أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية لحوكمة القطاع العام، والتي تهدف إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة والمسؤولية من خلال تدعيم المسؤولية المالية، وتحسن الإدارة المالية، وتضمن مراعاة الأموال العامة واستخدام الموارد الحكومية بكفاءة وفعالية واقتصادية ويمكن توضيحها كالآتي: (August, 2001).

(١) الانفتاح: توفير معلومات كاملة ودقيقة وواضحة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب وتخضع للتدقيق اللازم.

(٢) النزاهة: تقوم على الصدق والموضوعية، ومعايير عالية من اللياقة والنزاهة في إدارة الأموال والموارد العامة.

(٣) المساءلة: حيث تكون المؤسسات العامة والأفراد العاملين فيها مسؤولين عن قراراتهم وتصرفاتهم، بما في ذلك إدارة الأموال العامة وجميع جوانب الأداء.

نستنتج مما سبق أن بعد الشفافية المالية يعد من ضمن أهم المعايير أو المبادئ الضرورية في قائمة حوكمة المالية العامة، ويؤدي الالتزام بها إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء المالي للقطاعات الحكومية. حيث تساعد الشفافية المالية علي ضمان أن القرارات الاقتصادية للدولة قائمة علي التقييم التعاوني والدقيق وفقا للوضع المالي القائم، بالإضافة إلى توفير المعلومات للأفراد والمؤسسات والأسواق والتي يحتاجون إليها لاتخاذ القرارات المالية الفعالة. وبالتالي تعزيز مصداقية الأفراد في إدارة الحكومة للأموال العامة وبالتالي توافر عنصر الثقة والمصداقية في قرارات الدولة الاقتصادية. وتقدم الدراسات السابقة العديد من التعريفات للشفافية المالية والتي تختلف فيما بينها حول خصائص او العناصر المكونة لها، ويمكننا توضيح بعض التعريفات للشفافية المالية وفقا لبعض المؤسسات الدولية كالتالي:

أ- صندوق النقد الدولي IMF : يعرف الشفافية المالية علي أنها إتاحة المعلومات للجمهور حول عملية صنع السياسات المالية للحكومة، وتقتضي الانفتاح والشمولية والوضوح والمصداقية والدورية والملاءمة عن وضع إدارة المالية العامة. حيث توفر شفافية المالية

العامّة للهيئات التشريعية والأسواق والمواطنين المعلومات التي يحتاجون إليها لمساءلة الحكومات عن أدائها المالي واستخدام الموارد العامّة. (IMF, 2018)

ب- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : تطلق علي الشفافية المالية مصطلح شفافية الموازنة، وتعرف شفافية الموازنة على أنها الكشف الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة منهجية. (OECD, 2002)

ومن خلال مراجعته الدراسات السابقة نجد أن الشفافية المالية تسهم في تعزيز الأداء المالي للحكومات عبر مجموعة من القنوات والتي يمكن توضيح بعضها على سبيل المثال وليس الحصر كالتالي:

١- الدين العام وأعباء خدمة الدين العام؛ أوضحت الدراسات التجريبية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين معدلات الشفافية المالية ومعدلات الدين العام وأعباء خدمة الدين العام، حيث تؤثر الشفافية المالية علي الدين العام عبر تعزيز معدلات التصنيف الائتماني للدولة، ومن ثم تخفض أسعار الفائدة علي الديون السيادية باعتبارها بيئة أمانة للاستثمار. (Hameed, 2005)

٢- الفساد: أوضحت العديد من الدراسات السابقة النظرية والتجريبية مدى أهمية الشفافية المالية كمتغير أساسي لتقليل معدلات الفساد، حيث قد اتفق جانب كبير من الدراسات علي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين الشفافية المالية والفساد، حيث يسهم الكشف العلني عن معلومات الموازنة العامّة للدولة وخاصة عن الإنفاق الحكومي الفعلي في ردع الفساد الحكومي. (De simone et al, 2017)

٣- الإنفاق العام: تعد قضية مراقبة وتقييم أنشطة الإنفاق العام قضية أساسية في أدبيات الإدارة المالية العامّة، حيث توضح العديد من الدراسات السابقة إلى أن الشفافية المالية يمكن أن تكون أداة قوية يمكن من خلال الحد من الفساد السياسي والبيروقراطي. لذا؛ توضح النتائج التجريبية للدراسات السابقة إلى أن الشفافية المالية ترتبط بتحسين فعالية الحكومة وكفاءة الإنفاق الحكومي. (De simone et al , 2019) (Montes et al, 2019) (Elberry et al , 2022)

يتضح مما سبق أن هناك العديد من القنوات المختلفة والتي يمكن للشفافية المالية من خلالها تعزيز الأداء المالي للحكومات وتخفيض عجز الموازنة العامّة، سواء من خلال التأثير الدين العام

(التصنيف الائتماني) ، أو الإنفاق العام، أو الفساد، أو غيرها من القنوات المختلفة. ومنذ حدوث الأزمة العالمية ٢٠٠٨، مروراً بأزمة كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠ والحرب الروسية-الأوكرانية نجد أن هناك العديد من دول العالم تعاني من ارتفاع العجز الكلي في الموازنات العامة. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها علي سبيل المثال؛ ارتفاع معدلات وأعباء خدمة الدين المحلي والخارجي، انخفاض كفاءة الإنفاق العام، انخفاض كفاءة الاستثمار العام، ارتفاع معدلات الفساد، وغيرها من الأسباب.

ولم تكن مصر بمعزل عن ذلك، فقد ارتفعت معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة بشكل كبير وخاصة بعد أزمة كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠ ، والحرب الروسية-الأوكرانية. وتحليل أسباب تفاقم العجز الكلي في الموازنة العامة نجد أن هناك العديد من الأسباب المختلفة، إلا أن ارتفاع معدلات وأعباء خدمة الدين العام المحلي والأجنبي تستحوذ علي النصيب الأكبر وراء تفاقم معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة. وتحليل إجمالي الدين المحلي والخارجي في مصر نجد أن الدين المحلي الإجمالي والخارجي قد وصل عام ٢٠٢٠ إلى نسب ٧٣.٣% ، ٣٦.٧% علي التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي. لذا تبحث هذه الدراسة حول إمكانية رفع مستوى الأداء المالي للحكومات من خلال تخفيض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة عن طريق التأثير علي معدلات وأعباء خدمة الدين العام عبر تعزيز معدلات الشفافية المالية.

٢- مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي والذي يدور حول إمكانية رفع مستوى الأداء المالي للحكومة في مصر في ظل ارتفاع معدلات عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام، لذا؛ نتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هي طبيعة ومبادئ ومؤشرات الشفافية المالية ؟

٢- ما هي القنوات التي يمكن من خلالها تعزيز الأداء المالي للدولة عبر الشفافية المالية؟

٣- ما أثر الشفافية المالية علي تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر ؟

٣-الدراسات السابقة:

أ-دراسة (Prijaković, S., 2022) تتناول هذه الدراسة مراجعة إلى ٣٧ دراسة تجريبية حول تأثيرات شفافية الموازنة على النتائج الاقتصادية والسياسية، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١. وتوضح هذه الدراسة أن متغير شفافية الموازنة العامة هو الأكثر تأثيراً على رصيد الموازنة الحكومية والديون والنفقات هو شفافية الموازنة العامة. وهذا يعني أن الحكومات التي تتمتع بشفافية أعلى في الميزانية ترتبط بتوازن أفضل في الميزانية، وتصنيفات ائتمانية أكثر إيجابية، وأكثر دقة في تقديرات الميزانية، وانخفاض تكاليف الاقتراض، والدين الحكومي، والتضخم. كما أن أعلى تأثيراً سياسياً مثبتاً لشفافية الموازنة هو على الفساد. يُنظر إلى الحكومات التي تتمتع بمستويات أعلى من شفافية الميزانية على أنها أقل فساداً، وتتمتع بتحكم أفضل في الفساد، فضلاً عن جودة حكومية أعلى وفعالية وكفاءة في الإنفاق.

ب-دراسة (Muraguri, J., et al 2022) وثبتت هذه الدراسة أن الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي لـ ٣١ دولة أفريقية ارتفع إلى ٥٦ % في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٥ كان ٣٥ % . مثل هذه الفقرة في وضع الدين الخارجي لا تزيد من خطر التخلف عن السداد فحسب، بل تزيد أيضاً من الضعف الخارجي في الحصول على القروض العامة. وتؤكد تحليل اتجاهات مؤشر المشاركة العامة في عدد ٦ دول أفريقية مختارة خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ إلى أن الدول ذات المشاركة المرتفعة في عملية إعداد الموازنة تسهم بدرجة كبيرة في تحسين الأداء المالي لديها. وتسجل كل من دولة نيجيريا وزامبيا باستمرار درجات منخفضة في الموازنة المفتوحة والمشاركة، أي أن درجة الميزانية المفتوحة لنيجيريا انخفضت من ٢٤ في عام ٢٠١٥ إلى ٢١ في عام ٢٠١٩ بينما سجلت زامبيا أعلى انخفاض من ٣٩ في عام ٢٠١٥ إلى ٣٠ في عام ٢٠١٩.

ت-دراسة (Małecka-Ziemińska, E. 2021) توضح أن حالة المالية العامة مقاسه بالعجز الكلي في الموازنة العامة والدين العام في غالبية دول العالم تراجعت بشكل كبير نتيجة للتدابير غير المسبوقة المتخذة للحد من آثار جائحة كوفيد-١٩. حيث تسهم هذه الأنشطة والاستراتيجيات في انعدام الشفافية في المالية العامة. ويتم الإنفاق على نطاق واسع دون إجراءات المشتريات العامة وتقييم فعاليتها. ومن ناحية أخرى، تشكل الشفافية المالية

جانباً كبيراً في التغلب على هذه الأزمة، حيث تؤثر بشكل إيجابي على تصنيف الدولة، وبالتالي تسهم في خفض تكلفة القروض العامة. كما أن لها تأثيراً إيجابياً على أخلاق دافعي الضرائب، مما يقلل من حجم التهرب الضريبي. كما تسهم أطر المالية العامة القوية، والمدعومة بتوضيح واضح لأولويات السياسات والشفافية المالية، في تعزيز مصداقية المالية العامة وخفض تكاليف الاقتراض. ويلاحظ أن هذه الاستنتاجات ذات أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية منخفضة الدخل، التي تجد صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على مصادر عائد لتمويل الاستثمارات العامة.

ث- دراسة (Kemoe, L., & Zhan, Z., 2018) توضح هذه الدراسة آثار الشفافية المالية على تكاليف الاقتراض في ٣٣ دولة من الاقتصادات الناشئة والنامية، وعلى الطلب الأجنبي على ديونها السيادية. وباستخدام مؤشرات متعددة، تم قياس التأثيرات المنفصلة للأبعاد الثلاثة للشفافية المالية: انفتاح عملية الموازنة، وشفافية البيانات المالية، ومساءلة الجهات المالية الفاعلة. وتشير النتائج إلى أن زيادة الشفافية المالية تقلل من فروق أسعار الفائدة السيادية وتزيد الحيازات الأجنبية من الديون السيادية، حيث يلعب كل بعد من أبعاد الشفافية المالية دوراً مختلفاً. وقد أظهر توافر بيانات مالية مفصلة وقابلة للمقارنة بين الدول، وخاصة فيما يتعلق ببنود الميزانية العمومية، زيادة رغبة المستثمرين الأجانب في الاحتفاظ بالديون السيادية في الأسواق الناشئة.

ج- دراسة (Arbatti, E., & Escolano, J., 2015) بعنوان الشفافية المالية والأداء المالي والتصنيفات الائتمانية. توضح هذه الدراسة تأثير الشفافية المالية على تقييمات السوق للمخاطر السيادية من خلال قياس التصنيفات الائتمانية. ويتم قياس تأثير الشفافية علي التصنيفات الائتمانية من خلال قناتين؛ قناة مباشرة تتمثل في الحد من عدم اليقين، وقناة غير مباشرة تتمثل في سياسات ونتائج مالية أفضل. وتم قياس الشفافية المالية من خلال مؤشرين وهما؛ الموازنة التشاركية IBP، ومؤشر الموازنة المفتوحة OBI. وأوضحت نتائج الدراسة أن الشفافية المالية لها تأثير إيجابي وكبير على التصنيفات الائتمانية، ولكنها تعمل من خلال قنوات مختلفة في الاقتصادات المتقدمة عن الاقتصادات النامية، حيث يكون التأثير غير المباشر للشفافية من خلال تحقيق نتائج مالية أفضل أكثر أهمية في الاقتصادات المتقدمة،

بينما في الاقتصادات النامية يكون التأثير المباشر للحد من عدم اليقين أكثر أهمية. وتشير النتائج إلى أن تحسن مؤشر الشفافية المالية بانحراف معياري واحد يرتبط بزيادة كبيرة في التصنيف الائتماني: بمقدار (٠.٧ ، ١) في الاقتصادات المتقدمة والنامية على التوالي.

ح-دراسة (Jarmuzek, M., 2006) توضح أن تطبيق سياسة مالية شفافة سوف تسهم في تحسين الأداء المالي للحكومة. وقد استخدمت هذه الدراسة مؤشراً شاملاً للشفافية المالية إلى قام بتجميعه جارموزيك Jarmuzek وآخرون (٢٠٠٦)، والذي يعتمد على الوثائق الرسمية ذات الصلة المتعلقة بعملية الميزانية وصياغة السياسة المالية المتاحة على المواقع الإلكترونية ذات الصلة. وتشير النتائج إلى أن الشفافية المالية لم تثبت بعد أنها عامل مهم للغاية في تشكيل الأداء المالي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأن الأدلة المستمدة من البيانات تظهر وجود علاقة سلبية ضعيفة بين الشفافية المالية وتراكم الديون، وتفسر الدراسة أن السبب وراء ذلك قد يرجع إلى الصعوبات في قياس الشفافية المالية والفترة الزمنية القصيرة نسبياً للشفافية والتغيرات الهيكلية السريعة التي حدثت على المستويين الاقتصادي والسياسي.

خ-دراسة (Hameed, F., 2005) توضح هذه الدراسة مؤشرات جديدة للشفافية المالية استناداً إلى تقارير الالتزام بمدونة صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية المالية. تم تطوير المؤشرات حول أربع مجموعات مختلفة من الممارسات: ضمان البيانات، والموازنة متوسطة الأجل (MTBF)، وتقارير تنفيذ الميزانية، والإفصاح عن المخاطر المالية (FR). وتشير مقارنة الشفافية المالية بين الدول إلى أن الاقتصادات المتقدمة أكثر شفافية، كما أن دول الأسواق الناشئة كمجموعة أكثر شفافية من الاقتصادات الأخرى. وتوضح الدراسة أن الدول الأكثر شفافية تتمتع بتصنيفات ائتمانية أفضل، وقدرا أكبر من الانضباط المالي، وفساد أقل، بعد مراعاة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

نستخلص من خلال عرض الدراسات السابقة:

١-تعد الشفافية المالية من أهم المعايير الضرورية لحكومة المالية العامة، ويؤدي الالتزام بها إلى رفع كفاءة الأداء المالي للحكومات، حيث تعد شرطاً ضرورياً ومتطلباً أساسياً لتقليل العجز المستمر للموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى أنها تمثل عنصراً رئيسياً لتطوير القطاع الحكومي والقطاع الاقتصادي بصفة عامة.

٢- تسهم الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة كالتالي:

- تقليل معدلات عجز الموازنة العامة عبر تحسين معدلات التصنيف الائتماني.
- رفع كفاءة الإنفاق العام والاستثمارات العامة.
- تخفيض معدلات الفساد.

ويكمن الأثر علي عجز الموازنة العامة للدولة عبر التأثير علي الدين العام الإجمالي من أهم الآثار التي تحدثها ارتفاع معدلات الشفافة المالية.

٣- اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها حول بحث دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي، حيث نجد أن بعضها قد اتفق حول أنه توجد علاقة طردية بين الشفافية المالية والأداء المالي، بمعنى أنه كلما زادت معدلات الشفافية المالية انعكس ذلك بالإيجاب على تحسن الأداء المالي للدول. واختلف البعض الآخر حول دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات ووجدوا أن العلاقة غير واضحة أو ضعيفة حول تأثير الشفافية المالية على الأداء المالي للحكومات. ويرجع ذلك إلي اختلاف الظروف الاقتصادية لهذه الدول من جانب ، ومن جان آخر اختلاف طبيعة المؤشرات المستخدمة لقياس الشفافية المالية والاداء المالي للحكومات.

الأمر الذي يبرر حاجة الباحث للقيام بمثل هذه الدراسة وخاصة في ظل تراجع الأداء المالي للعديد من الحكومات من خلال ارتفاع معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة وارتفاع معدلات الدين العام المحلي والخارجي، وخاصة بعد أزمة كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠ ، والحرب الروسية-الأوكرانية عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى أن هناك ندرة في عدد الدراسات السابقة التي تناولت دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات بمنطقة الشرق الأوسط والبيئة المصرية. لذا يكمن الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حول إجراء هذه الدراسة علي بعض دول منطقة الشرق الأوسط والتي يصدر لها مؤشر الموازنة المفتوحة لقياس الشفافية المالية. لذا تسعى هذه الدراسة إلي توضيح دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة إلى مصر من خلال استخدام الأسلوب التحليلي والمدعم بالأسلوب القياسي لقياس هذا الأثر.

٣- أهمية الدراسة:

- أ- **الأهمية النظرية:** تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال محاولة استقراء الدراسات السابقة حول طبيعة ودور الشفافية المالية في تحسين الأداء المالي للحكومات، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الدين العام في العديد من دول العالم بعد أزمة كوفيد ١٩ والحرب الروسية-الأوكرانية. وبالتالي تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها إضافة قيمة إلى رصيد ما هو مكتوب من دراسات سابقة حول دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات.
- ب- **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية في محاولة مساعدة صانعي القرار من خلال استخدام نتائج هذه الدراسة في وضع سياسات حكومية وتنظيمية أكثر تفصيلاً سواء من خلال تدعيم السياسات الحكومية الحالية أو التركيز على سياسات حكومية أخرى لتحسين الأداء المالي للحكومة في المستقبل، وذلك في ظل حرص الحكومة المصرية في الوقت الراهن على ترشيد الإنفاق العام وتقليل معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة.

٤- هدف الدراسة:

- بناءً على مشكلة وتساؤلات الدراسة تتصرف أهداف الدراسة إلى الآتي:
- ١- توضيح مفهوم ومبادئ ومؤشرات الشفافية المالية.
 - ٢- دراسة القنوات المتعددة التي يمكن من خلالها للشفافية المالية في رفع كفاءة الأداء المالي للحكومات.

٥- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي في محاولة الإجابة عن التساؤلات البحثية، بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي لاختبار العلاقة بين الشفافية المالية والأداء المالي.

٦- حدود الدراسة:

- ١- **الحدود المكانية:** التطبيق على الدول العربية التي صدر لها مؤشر الموازنة المفتوحة OBI الصادر عن الشراكة الدولية للموازنة IBP ، ويبلغ عددهم (٨) وهما (مصر، تونس، الجزائر، الأردن، السعودية، العراق، لبنان، المغرب)، مع استبعاد بعض الدول التي صدر لها المؤشر حديثاً.
- ٢- **الحدود الزمنية:** تناولت هذه الدراسة تحليل دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي

للحكومات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٩:٢٠٢٢). ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

أ- عند الرجوع إلي بعض المؤسسات المالية الدولية أو المحلية مثل البنك الدولي، وزارة المالية المصرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لأخذ بعض الإحصاءات حول متغيرات الدراسة وهي؛ الشفافية المالية، الدين العام الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة، معدل البطالة. وجد الباحث أن آخر إصدار لهذه البيانات توقفت عند عام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢. وبالتالي وجد الباحث صعوبة في الوصول لبعض البيانات المالية للفترة ما بين عامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤.

ب- من خلال مراجعة بعض الدراسات السابقة والإصدارات المنشورة حول مؤشر الموازنة المفتوحة لقياس متغير الشفافية المالية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط، وجد الباحث أن هناك العديد من الدول التي لم يصدر لها مؤشر الموازنة المفتوحة إلا منذ عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. بالإضافة إلى أنه لم يصدر لهذه الدول مؤشرات أخرى خلال عامي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤.

٧-فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الدراسات السابقة، يمكن صياغة فروض الدراسة كالتالي:

- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والدين العام.
- ٢- يوجد أثر سالب ذي دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والدين العام.

٨-خطة الدراسة :

وبناءً علي مشكلة وأهداف الدراسة يمكن تقسيم خطة الدراسة كالتالي:

- ت- المبحث الأول : طبيعة ومبادئ ومؤشرات الشفافية المالية.
- ث- المبحث الثاني: الشفافية المالية والأداء المالي للحكومات مع الإشارة لمصر.
- ج- المبحث الثالث: أثر الشفافية علي الأداء المالي للحكومة (الدين العام).

المبحث الأول

طبيعة ومبادئ ومؤشرات الشفافية المالية.

تمهيد:

أدت الأزمات الاقتصادية والمالية المتعددة علي سبيل المثال الأزمة المالية التي شهدتها الدول الآسيوية خلال التسعينيات من القرن العشرين، والأزمة العالمية التي اجتازت العديد من دول العالم عام ٢٠٠٨ ، إلى زيادة أهمية شفافية المعلومات والبيانات المالية، حيث إن الافتقار إلى المعلومات المالية قد يؤدي إلى سوء فهم أو تصورات خاطئة بين أصحاب المصلحة في استجابات الحكومات للأزمات الاقتصادية، فشفافية المعلومات والبيانات الحكومية تمثل عنصراً مهماً وطريقة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وأهداف المساءلة وغيرها. (Silva et al, 2013)

لذا نجد أن شفافية المالية العامة تتطلب أن تكون المعلومات المالية متاحة وشاملة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار المتعلق بالموازنة، لذلك نجد أن تطوير وتطوير الشفافية المالية في الحكومات يتعلق بشكل أساسي بالتفاعلات المؤسسية بين أصحاب المصلحة المنخرطين في عملية تخصيص الموارد وصنع القرار، وتتكون هذه التفاعلات عادة من عنصرين مهمين: طلب أصحاب المصلحة على المعلومات المالية، والإجراءات والآليات المؤسسية لتلبية الطلب من خلال إنتاج المعلومات. لذا نجد أن مفهوم الشفافية المالية يتجاوز مجرد توفير المعلومات المالية لأصحاب المصلحة، وإنما تعمل علي تقييم الأداء وتحقيق المساءلة الإدارية. (Xiao& Wsng, 2023)

علي المستوى الدولي، نجد أن توافر وشمولية المعلومات المالية تمثل نقاطاً محورية تدعو إليها العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF ، البنك الدولي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، بهدف تدعيم الثقة المتزايدة بين المواطنين والحكومات بشأن كيفية استخدام الأموال العامة، وكيفية علاج القضايا الاقتصادية والاجتماعية. شفافية المالية العامة توفر للهيئات التشريعية والأسواق والمواطنين المعلومات التي يحتاجون إليها لمساءلة الحكومات عن أدائها المالي واستخدام الموارد العامة. (Bastida et al, 2017)

وترجع بعض الدراسات السابقة أهمية توافر وتحليل شفافية المعلومات والبيانات المالية من خلال تناول نظرية الاختيار العام Public choice theory ، حيث تفترض النظرية أن المسؤولين العموميين، مثل الأفراد العاديين، يتخذون خيارات تزيد من مصلحتهم الذاتية الخاصة، حيث يمكن أن ينخرطوا في سلوك فاسد عندما تتجاوز الفوائد المحتملة التكاليف المحتملة. واتباع هذا المنطق، فإن تعظيم تكاليف الفساد وتقليل فوائده المحتملة يجب أن يردع أو على الأقل يقلل من السلوك غير الأخلاقي. ووفقا لمنظور نظرية الاختيار العام، قد تغير الشفافية قرار الفرد بالاشتراك في معاملة فاسدة عبر الشفافية المالية وذلك إذا كانت الموازنات والوثائق المالية الأخرى شفافة ومتاحة ليراهها الجميع، فسيكون من الصعب على المسؤولين الحكوميين تشويه المعلومات وإخفاء أفعالهم، وفي المقابل، عندما تكون المعلومات متفرقة، يمكن للموظفين العموميين استغلالها لصالحهم. (Chen & Neshkova, 2020)

مما سبق يتضح أن شفافية المالية العامة تمثل عنصرا حاسما في الإدارة المالية الفعالة، حيث تساعد على ضمان أن تكون القرارات الاقتصادية للحكومات مستندة إلى تقييم مشترك ودقيق للوضع المالي الحالي، وتكاليف وفوائد أي تغييرات في السياسات، والمخاطر المحتملة على آفاق المالية العامة، تعزيز المصداقية والثقة في الحكومة والسوق.

لذا سوف نتناول في هذا المبحث كلا من مفهوم ومبادئ الشفافية المالية، ومؤشرات قياس الشفافية المالية كما يلي.

أولاً: مفهوم الشفافية المالية:

أوضحت العديد من الدراسات السابقة أنه لم يكن هناك تعريف معترف به للشفافية المالية حتى منتصف التسعينيات، بالإضافة إلى عدم وجود أي تقنين دولي لما تشتمل عليه. وفي أعقاب الأزمة المالية التي شهدتها العديد من دول الأسواق الناشئة في نهاية التسعينيات، تحول اهتمام المؤسسات الدولية بشكل كبير إلى تحليل العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. وبالتالي أصبح الاعتراف بأهمية الشفافية في الاقتصادات الناجحة متزايدا في العمل التنفيذي للمنظمات الدولية، ومنذ ذلك الوقت تم إدخال العديد من القواعد والمعايير المختلفة للشفافية المالية. (OECD, 2017)

ويمكن القول أنه تم وضع أول مدونة من قبل صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية المالية في عام ١٩٩٨، وفي العام التالي، بدأ صندوق النقد الدولي في تقييم ممارسات الدول من خلال تقارير الالتزام بالمعايير والقواعد المالية ROSCs . (Teig, 2006). كما بدأ الاتحاد الدولي للمحاسبين IPSAS مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ١٩٩٦، وبحلول عام ٢٠٠٢ أصدر مجموعة أساسية من المعايير المحاسبية للقطاع العام، وفي عام ٢٠٠٢ ظهرت مبادره الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI ، ويليها ظهور تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA عام ٢٠٠٥ . (Petrie, 2013)

يلاحظ بخصوص المبادرات السابقة بداية من صدور مدونة صندوق النقد الدولي أنها قامت بالتركيز علي جانب الإفصاح فقط، دون الأبعاد الأخرى للشفافية المالية. منذ عام ٢٠٠٦ بدأ التركيز علي عناصر أخرى بجانب الإفصاح المالي لتشمل الرقابة والمشاركة العامة في السياسة المالية، وينعكس هذا في ظهور مؤشر مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الذي قدمته شراكة الموازنة الدولية (IBP) في عام ٢٠٠٦، وبلغ ذروته في المبادئ رفيعة المستوى بشأن الشفافية المالية والمشاركة والمساءلة الصادرة في عام ٢٠١٢ عن المبادرة العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشفافية المالية (GIFT). (IMF, 2018)

لذلك يمكننا توضيح أهم التعريفات للشفافية المالية وفقاً للمؤسسات الدولية كالتالي:

١- **صندوق النقد الدولي:** يوضح صندوق النقد الدولي (IMF, 2018) أن زيادة الشفافية تعمل علي تعزيز مصداقية إدارة الحكومة للمالية العامة، وبالتالي تعرف الشفافية المالية إلى توفير المعلومات للجمهور حول عملية صنع السياسات المالية للحكومة، وتقتضي أن يتوافر بها مجموعة من الخصائص الآتية:

- الوضوح: السهولة التي يمكن بها فهم التقارير من قبل المستخدمين.
- الموثوقية: المدى الذي تمثل فيه التقارير تمثيلاً دقيقاً للعمليات المالية الحكومية والشؤون المالية.
- التكرار (أو الدورية): الانتظام الذي يتم به نشر التقارير.
- التوقيت المناسب: تشير إلى الفارق الزمني الذي ينطوي عليه نشر هذه التقارير.
- الملاءمة: تشير إلى مدى تزويد التقارير للمستخدمين (الهيئات التشريعية، والمواطنين، والأسواق) بالمعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات فعالة.

- الانفتاح: السهولة التي يمكن بها للجمهور العثور على المعلومات، والتأثير على الحكومات وإخضاعها للمساءلة عن قراراتها المتعلقة بالسياسة المالية.
 - ٢- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي (OECD, 2017) أن تعزيز شفافية الموازنة على أنه أمر حيوي لتعزيز النزاهة في الإدارة العامة وتعزيز سياسات مكافحة الفساد. وتوضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هناك تعريفات مختلفة لشفافية الموازنة والشفافية المالية، ولكن يمكن تلخيصها جميعاً في مفهوم أساسي واحد وهو : شفافية الموازنة تعني الانفتاح الكامل مع الناس حول كيفية جمع الأموال العامة واستخدامها. هناك أسباب متعددة وراء اعتبار شفافية الموازنة هدفاً مرغوباً فيه، وفيما يلي بعض أهم الفوائد المعترف بها لشفافية الموازنة:
 - المساءلة: يعد الوضوح بشأن استخدام الأموال العامة أمراً ضرورياً حتى يمكن مساءلة ممثلي القطاع العام والمسؤولين عن الفعالية والكفاءة.
 - النزاهة: الإنفاق العام ليس عرضة للهدر وسوء الاستخدام فحسب، بل وأيضاً للاحتيال. "ضوء الشمس هو أفضل سياسة" لمنع الفساد والحفاظ على مستويات عالية من النزاهة في استخدام الأموال العامة.
 - الشمولية: يمكن أن تؤثر قرارات الميزانية بشكل عميق على المصالح ومستويات المعيشة لمختلف الأشخاص والمجموعات في المجتمع؛ تتضمن الشفافية إجراء نقاش مستنير وشامل حول تأثيرات سياسة الميزانية.
 - الثقة: إن عملية الموازنة المفتوحة والشفافة تعزز ثقة المجتمع في احترام آراء الناس ومصالحهم، واستخدام الأموال العامة بشكل جيد.
 - الجودة: تدعم الموازنة الشفافة والشاملة نتائج مالية أفضل وسياسات عامة أكثر استجابة وتأثيراً وإنصافاً.
- ومن خلال تحليل تطور وظهور الشفافية المالية وفقاً للدراسات السابقة يمكننا توضيح:
- ١- تعريف الشفافية المالية قد مر بمجموعة من المراحل المختلفة منذ بدا التركيز على مبدأ عملية الإفصاح فقط، ليشمل الأبعاد الأخرى وهي الرقابة التشريعية والمشاركة العامة في السياسة المالية.

٢- تعكس هذه التطورات الاهتمام المتزايد بالشفافية المالية، حيث تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٣- تؤدي عمليات تعزيز الشفافية المالية أو شفافية الموازنة إلى زيادة الثقة بين الأفراد والحكومة بخصوص إدارة المالية العامة وسياسات مكافحة الفساد.

ثانياً: مبادئ ومتطلبات الشفافية المالية:

أثبتت الأزمة الآسيوية في التسعينات والأزمة المالية في ٢٠٠٨ أن انخفاض معدلات الشفافية المالية أدت إلى حجب المشاركة والرقابة واسعة النطاق والمساءلة على الحكومات في عمليات إعداد وتنفيذ الميزانية في مختلف قطاعات الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الميزانيات التقليدية لا تقدم وصفاً حقيقياً للوضع المالي لأي دولة، والمخاطر المالية التي تواجهها نتيجة للتحويلات المفاجئة في تدفقات رأس المال والأسهم. وبالتالي هناك حاجة ملحة لزيادة كفاءة الأسواق المالية العالمية من خلال تزويد المشاركين بمعلومات أكثر وأفضل تفصيلاً عن الأداء المالي للدولة. (Basei, 2018)
لذا؛ نجد أن الأزمات الاقتصادية المتتالية كانت السبب وراء بحث المنظمات الدولية حول مبادئ أو متطلبات الشفافية المالية، التي يكمن الهدف من وراء تطبيقها هو رفع كفاءة الأداء المالي للحكومة، ويمكن توضيح أهم مبادئ الشفافية المالية وفقاً للمنظمات الدولية فيما يلي:

أ- صندوق النقد الدولي IMF :

قام صندوق النقد الدولي بدور كبير لتعزيز الشفافية المالية، حيث قام بوضع معيار يمكن من خلاله تقييم شفافية أنظمة الإدارة المالية، ويمثل هذا المعيار مدونة الممارسات الجيدة المتعلقة بالشفافية المالية - إعلان المبادئ (يُشار إليه فيما بعد بالمدونة).

وتعد هذه المدونة والتي اعتمدها اللجنة المؤقت لصندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٨ بكافة التعديلات التي أجريت عليها من قبل صندوق النقد الدولي، أحد العناصر المهمة لتعزيز المعايير والمدونات الدولية كوسيلة لتحسين الإدارة الاقتصادية والمالية، ويوجد ثلاثة عوامل رئيسية وراء صدور هذه الممارسات: ١- الدور المتزايد الذي تلعبه الأسواق. ٢- علاقات المساءلة بين صانعي السياسات والجمهور. ٣- والتركيز الجديد على إدارة السياسة المالية والمخاطر المالية. (Cangiano, 2002)

وتركز مبادئ الشفافية المالية وفقا لصندوق النقد الدولي تركيز علي مجموعة من المحاور الرئيسية (Petrie, 2000):

١-تقارير المالية العامة: ينبغي أن توفر تقارير المالية العامة نظرة شاملة وذات صلة وفي الوقت المناسب وموثوقة للوضع المالي للحكومة وأدائها، ومن ثم تشمل الخصائص التالية:

- التغطية: يجب أن تقدم تقارير المالية العامة نظرة شاملة عن الأنشطة المالية للقطاع العام وقطاعاته الفرعية وفقا للمعايير الدولية، وتشمل التغطية كلا من؛ تغطية المؤسسات، تغطية الأسهم، تغطية التدفقات ، تغطية النفقات الضريبية.
- التكرار وحسن التوقيت: ينبغي نشر التقارير المالية بشكل متكرر ومنظم وفي الوقت المناسب.
- الجودة: يجب أن تكون المعلومات الواردة في تقارير المالية العامة ذات صلة، وقابلة للمقارنة دوليا، ومتسقة داخليا وتاريخيا ومصنفة بطرق توضح استخدام الموارد العامة وتسهل المقارنات الدولية.
- النزاهة: يجب أن تكون الإحصاءات والبيانات المالية موثوقة وخاضعة للتدقيق الخارجي وتسهل المساءلة وفقا للمعايير الدولية.

٢-التبؤ المالي وإعداد الموازنة يجب أن توفر الميزانيات والتبؤات المالية الأساسية الخاصة بها بيانًا واضحًا لأهداف موازنة الحكومة ونوايا السياسة، وتوقعات شاملة وفي الوقت المناسب وذات مصداقية لتطور المالية العامة وتشمل العناصر التالية.

- الشمولية: ينبغي أن توفر التوقعات المالية والموازنات لمحة شاملة عن الآفاق المالية، بحيث يتم عرض الإيرادات والنفقات والتمويل لجميع هيئات الحكومة المركزية على أساس إجمالي في وثائق الموازنة ويتم اعتمادها من قبل الهيئة التشريعية. وأن تفصح الحكومة بانتظام عن التزاماتها المالية بموجب المشاريع الاستثمارية المتعددة السنوات وتخضع جميع المشاريع الكبرى لتحليل التكلفة والعائد والعطاءات المفتوحة والتنافسية.
- النظام: ينبغي تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة في عملية إعداد الموازنة في القانون، ويجب عرض الموازنة ومناقشتها والموافقة عليها في الوقت المناسب.

- توجه السياسات: ينبغي عرض التوقعات المالية والموازنات بطريقة تسهل تحليل أهداف السياسات المالية والمساءلة، وتوفير فرص المشاركة العامة في مداوات الموازنة.
 - المصدقية: يجب أن تتمتع التوقعات والموازنات الاقتصادية والمالية بالمصدقية. وأن تخضع التوقعات والأداء الاقتصادي والمالي للحكومة لتقييم مستقل.
 - ٣- تحليل وإدارة المخاطر المالية وينبغي للحكومات أن تكشف عن المخاطر التي تهدد المالية العامة، وأن تحللها وتديرها، وأن تضمن التنسيق الفعال لعملية صنع القرار المالي عبر القطاع العام.
 - الكشف عن المخاطر وتحليلها: ينبغي للحكومات أن تنشر تقارير موجزة منتظمة عن المخاطر التي تهدد آفاقها المالية.
 - إدارة المخاطر: يجب مراقبة المخاطر المحددة التي تهدد المالية العامة والكشف عنها وإدارتها بشكل منتظم.
 - التنسيق المالي: ينبغي تحليل العلاقات والأداء المالي في القطاع العام والإفصاح عنها وتنسيقها.
 - ٤- إدارة إيرادات الموارد ينبغي جمع الإيرادات الحكومية الناتجة عن أنشطة التنقيب عن الموارد الطبيعية واستخراجها وإدارتها وصرفها بطريقة مفتوحة وشفافة.
 - ملكية الموارد والحقوق: ينبغي تحديد حقوق الموارد بوضوح، مع إجراءات مفتوحة وشفافة لتخصيصها.
 - تعبئة إيرادات الموارد: يجب أن يخضع توليد وتحصيل إيرادات الموارد لقواعد وإجراءات واضحة ومنشورة.
 - استخدام إيرادات الموارد: يجب إدارة إيرادات الموارد ضمن الميزانية والإطار المالي الكلي وفقاً لأهداف السياسة المالية الواضحة، ويجب تشغيل أي صندوق للموارد الطبيعية بطريقة متسقة وشفافة.
 - الكشف عن نشاط الموارد: ينبغي الإبلاغ بانتظام عن الجوانب المالية والتشغيلية والبيئية والاجتماعية لمشاريع الموارد الطبيعية ونشرها
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لشفافية الموازنة أداة مرجعية للحكومات لاستخدامها من أجل زيادة درجة شفافية الموازنة في بلدانها، وتنقسم ممارسات شفافية الموازنة إلى ثلاثة أجزاء؛ يوضح

الجزء الأول تقارير الموازنة الرئيسية التي ينبغي للحكومات أن تعدها ومحتواها العام. ويصف الجزء الثاني الإفصاحات المحددة التي يجب تضمينها في التقارير، بما في ذلك معلومات الأداء المالي وغير المالي. ويركز الجزء الثالث الضوء على ممارسات ضمان جودة التقارير وسلامتها، ويمكن توضيحها كالتالي: (Bastida & Benito, 2007) ، (OECD, 2000).

١-تقارير الميزانية : وتشمل التقارير الآتية:

- الميزانية: يجب أن تكون شاملة، وتشمل جميع الإيرادات والنفقات الحكومية، بحيث يمكن تقييم المفاضلات الضرورية بين خيارات السياسة المختلفة، ويجب تقديم مشروع موازنة الحكومة إلى البرلمان في وقت مبكر بما يكفي للسماح للبرلمان بمراجعتها بشكل صحيح. ويجب أن تتضمن الموازنة منظوراً متوسط المدى يوضح كيفية تطور الإيرادات والنفقات خلال السنتين التاليتين للسنة المالية التالية على الأقل. وبالمثل، ينبغي التوفيق بين مقترح الميزانية الحالية والتوقعات الواردة في التقارير المالية السابقة لنفس الفترة.
- تقرير ما قبل الميزانية: يعمل تقرير ما قبل الموازنة على تشجيع النقاش حول مجاميع الموازنة وكيفية تفاعلها مع الاقتصاد، ويجب إصداره في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً قبل تقديم مقترح الموازنة. ويجب أن يوضح التقرير بوضوح الوضع الاقتصادي للحكومة على المدى الطويل، ويجب أن يسلط الضوء على المستوى الإجمالي للإيرادات والنفقات والعجز أو الفائض والديون.
- تقارير شهرية: تظهر التقارير الشهرية مدى التقدم في تنفيذ الميزانية، ويجب أن تحتوي على حجم الإيرادات والنفقات في كل شهر وسنة حتى تاريخه. وينبغي إجراء مقارنة مع المبالغ المتوقعة للإيرادات والنفقات الشهرية لنفس الفترة. يجب أن تظهر أي تعديلات في السنة على التوقعات الأصلية بشكل منفصل.
- تقرير منتصف العام: ويقدم تقرير منتصف العام تحديداً شاملاً بشأن تنفيذ الموازنة، بما في ذلك توقعات محدثة لنتائج الموازنة للعام المالي الحالي، وعلى الأقل للسنتين الماليين التاليتين. وينبغي إصدار التقرير خلال ستة أسابيع من نهاية فترة منتصف العام.
- تقرير نهاية العام: تقرير نهاية العام هو وثيقة المساءلة الرئيسية للحكومة، ويتم إصداره في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية. ويبين تقرير نهاية العام الالتزام بمستوى الإيرادات

والنفقات الذي أقره البرلمان في الميزانية. يجب أن تظهر أي تعديلات على الميزانية الأصلية خلال العام بشكل منفصل. يجب أن يعكس شكل عرض تقرير نهاية العام شكل عرض الميزانية.

- تقرير ما قبل الانتخابات: يعمل تقرير ما قبل الانتخابات على إلقاء الضوء على الحالة العامة للأموال الحكومية قبل الانتخابات مباشرة. وهذا يعزز وجود ناخبين أكثر استتارة ويعمل على تحفيز النقاش العام. ويجب أن يحتوي التقرير على نفس المعلومات الواردة في تقرير منتصف العام.
 - تقرير طويل المدى: يقوم التقرير طويل المدى بتقييم الاستدامة طويلة المدى للسياسات الحكومية الحالية. وينبغي إصداره كل خمسة سنوات على الأقل، أو عند إجراء تغييرات كبيرة في برامج الإيرادات أو الإنفاق الكبيرة.
- ٢- الإفصاحات المحددة التي يجب تضمينها في التقارير:

- الافتراضات الاقتصادية: الانحرافات عن توقعات الافتراضات الاقتصادية الرئيسية التي تقوم عليها الموازنة (المخاطر المالية الرئيسية للحكومة). ويشمل ذلك توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل العمالة والبطالة، والحساب الجاري، والتضخم وأسعار الفائدة (السياسة النقدية).
- النفقات الضريبية: النفقات الضريبية هي التكاليف المقدرة لإيرادات الضرائب ذات المعاملة التفضيلية لأنشطة محددة. وينبغي الكشف عن التكلفة المقدرة للنفقات الضريبية الرئيسية كمعلومات تكميلية في الموازنة.
- الالتزامات المالية والأصول المالية: يجب الإفصاح عن جميع الالتزامات المالية والأصول المالية في الميزانية وتقرير منتصف العام وتقرير نهاية العام. يجب الإفصاح عن نشاط الافتراض الشهري في التقارير الشهرية أو المستندات ذات الصلة. وينبغي تصنيف القروض حسب فئة عملة الدين، وملف استحقاق الدين، وما إذا كان الدين يحمل معدل فائدة ثابتاً أو متغير، وما إذا كان قابلاً للاستدعاء. ويجب تصنيف الأصول المالية حسب النوع الرئيسي، بما في ذلك النقد والأوراق المالية القابلة للتسويق والاستثمارات في المؤسسات والقروض المقدمة لجهات أخرى. ويجب الإفصاح عن أدوات إدارة الديون، مثل

العقود الآجلة والمقايضات. وفي الموازنة، ينبغي إجراء تحليل الحساسية الذي يوضح تأثير

التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية على تكاليف التمويل

■ الأصول غير المالية: يجب الإفصاح عن الأصول غير المالية، بما في ذلك الممتلكات

العقارية والمعدات، ويجب الإفصاح الكامل عن طرق التقييم والاستهلاك. وفي حالة عدم

اعتماد أساس الاستحقاق الكامل، ينبغي الاحتفاظ بسجل للأصول وتقديم معلومات موجزة

من هذا السجل في الميزانية وتقرير منتصف العام وتقرير نهاية العام

■ التزامات التقاعد للموظفين: يجب الإفصاح عن التزامات التقاعد للموظفين في الميزانية

وتقرير منتصف العام وتقرير نهاية العام. إن التزامات معاشات التقاعد للموظفين هي

الفرق بين المزايا المستحقة الناشئة عن الخدمة السابقة والمساهمات التي قدمتها الحكومة

تجاه تلك المزايا.

■ المطلوبات المحتملة: الالتزامات الطارئة هي الالتزامات التي يعتمد تأثيرها على الميزانية

على الأحداث المستقبلية التي قد تحدث أو لا تحدث. وتشمل الأمثلة الشائعة ضمانات

القروض الحكومية، وبرامج التأمين الحكومية، والمطالبات القانونية ضد الحكومة. وينبغي

الإفصاح عن جميع الالتزامات الطارئة الهامة في الميزانية وتقرير منتصف العام والبيانات

المالية السنوية.

٣- ممارسات ضمان جودة التقارير وسلامتها وتشمل النزاهة والرقابة والمساءلة:

■ سياسات المحاسبة: ينبغي أن يصاحب جميع التقارير ملخصاً للسياسات المحاسبية ذات

الصلة. ويجب أن تصف هذه المعايير أساس المحاسبة المطبقة (مثل النقد والاستحقاق)

في إعداد التقارير والكشف عن أي انحرافات عن الممارسات المحاسبية المقبولة عمومًا.

■ الأنظمة والمسؤولية: ينبغي وضع نظام ديناميكي للضوابط المالية الداخلية، بما في ذلك

التدقيق الداخلي، لضمان سلامة المعلومات المقدمة في التقارير. ويجب أن يحتوي كل

تقرير على بيان مسؤولية وزير المالية عن إعداد التقرير. ويشهد الوزير بأن جميع القرارات

الحكومية ذات الأثر المالي قد تم تضمينها في التقرير.

- مراجعة: يجب أن يتم تدقيق تقرير نهاية العام من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية وفقاً لممارسات التدقيق المقبولة عموماً. ويجب أن تخضع تقارير التدقيق التي يعدها الجهاز الأعلى للرقابة المالية إلى التدقيق من قبل البرلمان.
- الرقابة العامة والبرلمانية: ينبغي أن نتاح للبرلمان الفرصة والموارد اللازمة لإجراء فحص فعال لأي تقرير مالي يراه ضرورياً. ويجب أن تكون جميع التقارير المالية المشار إليها في أفضل الممارسات متاحة للجمهور. ويشمل ذلك توفر كافة التقارير مجاناً على شبكة الإنترنت.

ت: المبادرة العالمية للشفافية العالمية GIFT:

تمثل GIF شبكة عمل تأسست في عام ٢٠١١ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشراكة الميزانية الدولية IBP بهدف تحقيق تحسينات مستدامة وقابلة للقياس في الشفافية المالية والمشاركة الشاملة، وذلك من خلال تعزيز المعايير العالمية وتعزيز استخدام الأدوات الرقمية. وتجمع بين وزارات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية الدولية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف تحقيق زيادة في الانفتاح الحكومي، ومواجهة التحديات بطريقة أكثر تنسيقاً، وتسهيل إجراء حوار هادف لإيجاد الحلول ومشاركتها وتطويرها. وانضم الاتحاد الدولي للمحاسبين لاحقاً بصفته المشرف الرئيسي السادس في عام ٢٠١٤. ويتولى الإشراف على مبادرة GIFT أكثر من عشرين منظمة رسمية أخرى ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المانحة، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (Petrie, 2013).

وتشمل مبادرة GIFT أربعة مسارات عمل رئيسية: تعزيز الحوافز؛ وتعزيز المعايير العالمية؛ المساعدة الفنية وبناء القدرات؛ وتسخير التقنيات الجديدة. وكان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها الشبكة هو تطوير مجموعة جديدة من المبادئ رفيعة المستوى للشفافية المالية والمشاركة والمساءلة. وتهدف مبادئ الشفافية لخاصة بـ GIFT إلى توجيه صانعي السياسات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في السياسة المالية في جهودهم لتحسين الشفافية المالية والمشاركة والمساءلة، وللمساعدة في تعزيز التحسينات في التعطية والاتساق والتماسك للمعايير والقواعد الحالية الشفافية المالية ويمكن توضيحها فيما يلي: (Petrie, 2012).

١- المبدأ الأول: لكل شخص الحق في طلب المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية وتلقيها ونقلها. وللمساعدة في ضمان هذا الحق، ينبغي للأنظمة القانونية الوطنية أن تضع افتراضاً

- واضحاً لصالح إتاحة المعلومات المالية للجمهور دون تمييز. وينبغي أن تكون الاستثناءات محدودة بطبيعتها، ومحددة بوضوح في الإطار القانوني، وتخضع للطعن الفعال من خلال آليات مراجعة منخفضة التكلفة ومستقلة وفي الوقت المناسب.
- ٢- المبدأ الثاني: يتعين على الحكومات أن تنشر أهدافاً واضحة وقابلة للقياس للسياسة المالية الإجمالية، وأن تقدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تحقيقها، وأن تشرح الانحرافات عن الخطط.
- ٣- المبدأ الثالث: ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات مالية وغير مالية عالية الجودة عن الأنشطة المالية الماضية والحالية والمتوقعة، والأداء، والمخاطر المالية، والأصول والالتزامات العامة. يجب أن يكون عرض المعلومات المالية في الموازنات والتقارير المالية والبيانات المالية والحسابات القومية التزاماً على الحكومة، وأن يستوفي المعايير المعترف بها دولياً، ويجب أن يكون متسقاً عبر الأنواع المختلفة من التقارير أو يتضمن شرحاً وتسوية للاختلافات. ويلزم الحصول على تأكيدات بشأن سلامة البيانات والمعلومات المالية.
- ٤- المبدأ الرابع: ينبغي للحكومات أن تقوم بتوصيل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والمخرجات التي تنتجها بالموارد الموكلة إليها، وتسعى إلى تقييم النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوقعة والفعالية والكشف عنها.
- ٥- المبدأ الخامس: جميع المعاملات المالية للقطاع العام يجب أن يكون أساسها قانون. ويجب أن تكون القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية التي تنظم إدارة المالية العامة متاحة للجمهور، ويجب أن يخضع تنفيذها لمراجعة مستقلة.
- ٦- المبدأ السادس: يجب تعريف القطاع الحكومي وتحديد شكل واضح لأغراض إعداد التقارير والشفافية والمساءلة، ويجب الإفصاح عن العلاقات المالية الحكومية مع القطاع الخاص، وإدارتها بطريقة مفتوحة، واتباع قواعد وإجراءات واضحة.
- ٧- المبدأ السابع: يجب أن يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بزيادة الإيرادات، وتحمل الالتزامات، واستهلاك الموارد، والاستثمار، وإدارة الموارد العامة بشكل واضح في التشريع بين فروع الحكومة الثلاثة (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وبين السلطات الوطنية وكل

فرع وطني مستوى الحكومة، بين القطاع الحكومي وبقية القطاع العام، وداخل القطاع الحكومي نفسه

٨- المبدأ الثامن: سلطة جمع الضرائب وتحمل النفقات نيابة عن الجمهور ينبغي أن تكون منوطة بالسلطة التشريعية. لا يجوز جمع أي إيرادات حكومية أو إنفاق أو الالتزام بها دون موافقة السلطة التشريعية من خلال الموازنة أو غيرها من التشريعات. ينبغي تزويد الهيئة التشريعية بالسلطة والموارد والمعلومات اللازمة لمساءلة السلطة التنفيذية بشكل فعال عن استخدام الموارد العامة.

٩- المبدأ التاسع: يجب أن تتمتع الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالاستقلال القانوني عن السلطة التنفيذية، وأن تتمتع بالصلاحيات، والوصول إلى المعلومات، والموارد المناسبة للتدقيق وإعداد التقارير العلنية عن استخدام الأموال العامة. وينبغي أن تعمل بطريقة مستقلة وخاضعة للمساءلة وشفافة

١٠- المبدأ العاشر: يجب أن يتمتع المواطنون بالحق، ويجب أن نتاح لهم، ولجميع الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، فرص فعالة للمشاركة بشكل مباشر في النقاش العام والمناقشة حول تصميم وتنفيذ السياسات المالية.

ومن خلال سرد المبادرات العالمية للشفافية المالية لبعض المؤسسات الدولية يتضح:

- ١- تطور مبادئ ومعايير الشفافية المالية وفقا للمنظمات الدولية، يدل ذلك على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الشفافية المالية في الوقت الراهن.
- ٢- يكمن الاختلاف بين المبادرات السابقة والتي صدرت من خلال بعض المؤسسات الدولية في الآتي:

- صندوق النقد الدولي: ركز صندوق النقد الدولي حول بعد الإفصاح، وتم إصدار العديد من المبادئ التي تتضمن العديد من المعايير التي تدور وتركز حول معيار الإفصاح نحو السياسات المالية للدولة.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجانب بعد الإفصاح على بعد الرقابة، ومدى ضمان كفاءة وفعالية بعد الرقابة المالية.

- المبادرة العالمية للشفافية المالية : ركزت مبادرة الشفافية المالية بجانب بعدي الإفصاح والرقابة علي بعد ضرورة المشاركة الاجتماعية من قبل أفراد المجتمع في عملية مناقشة الموازنة العامة وعملية الرقابة بجانب المؤسسات الرقابية الأخرى.

ثالثًا: مؤشرات قياس الشفافية المالية:

تواجه الدراسات السابقة المتعلقة بالشفافية المالية العديد من التحديات حول قياس الشفافية المالية، وعلي الرغم من إن الدراسات الاقتصادية السابقة التي تتناول الشفافية المالية حديثة العهد، إلا أن التباير المتعلقة بقياس الشفافية متنوعة بالفعل باستخدام تقارير غير رقمية، ويمكن توضيح مؤشرات قياس الشفافية المالية كالآتي:

١- تقوم العديد من الدراسات السابقة باستخدام مدونة الممارسات الجيدة للشفافية المالية، ثم القيام بعد ذلك بفحص ROSCs لمعرفة مدى اتباع كل دولة لتوصيات صندوق النقد الدولي في كل ممارسة مختارة، مع تعيين علامة بين (صفر وعشرة): على سبيل المثال، يتوافق الرقم (صفر) مع الرمز الذي لم يتم الالتزام به على الإطلاق؛ ووضع علامة (٢) إذا كان التزام البلد باقتراح صندوق النقد الدولي في حده الأدنى فقط، و (٤) إذا كان محدودًا، و (٦) إذا تم اتباع المدونة جزئيًا فقط، و (٨) إذا تم اتباع معظمها، و (١٠) إذا كانت توصيات صندوق النقد الدولي لهذه الممارسة تم احترامها تماما. (Andreula et al, 2009) (Holscher et al , 2006)

٢- كما قامت بعض الدراسات الأخرى باستخدام مدونة ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لشفافية الميزانية، حيث تتمتع بيانات المسح هذه بميزة أنها تركز بشكل مباشر على الشفافية، كما أنها شاملة. ومع ذلك، فإن الاعتماد على إجابات هذه الاستطلاعات له عيوب وأهمها؛ أولاً: يتم الإبلاغ عنها ذاتيًا. ثانيًا: تركز الأسئلة على القواعد والإجراءات الرسمية التي قد تختلف عن الممارسة الفعلية. (Andersen & Holbøll, 2010)

٣- بعض الدراسات تقوم بقياس الشفافية من خلال مقياسين؛ ١- مؤشر التدقيق، والذي ويتم حساب هذا المؤشر على أساس الإجابات التي تم جمعها من خلال مسح مدونة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ٢٠٠٣ . ويقاس التدقيق كلا من ١- ما إذا كانت الحكومات تخضع للتدقيق المالي خارجيًا، ٢- مدى استقلالية إجراء التدقيق، ٣- مدى جودة نشر

المعلومات التي تم الحصول عليها. ٢- ويقاس المؤشر الآخر ثلاثة أشياء: (أ) تقييمات الشفافية التي يجريها المسؤولون الحكوميون؛ (ب) مدى إدراج الأموال الخاصة في مشروع الميزانية؛ (ج) معلومات حول ما إذا كانت الموازنة وثيقة فريدة، وما إذا كانت الموازنة مرتبطة بالحسابات القومية، وما إذا كانت القروض الحكومية متضمنة. (Bernoth, & Wolff, 2008)

٤- مسح أو مؤشر الموازنة المفتوحة (OBS) النصف السنوي التي توفرها شراكة الموازنة الدولية (IBP): قامت شراكة الموازنة الدولية (IBP) بتطوير مؤشر الموازنة المفتوحة (OBS) استناداً إلى أفضل ممارسات إدارة المالية العامة لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي. ويقاس مسح الموازنة المفتوحة والشفافية والمشاركة والرقابة في عملية الموازنة. ويتم تقييم الشفافية من خلال تقييم وصول الجمهور إلى ثماني وثائق رئيسية للموازنة، والتي ينبغي أن تكون متاحة على نطاق واسع خلال دورة الموازنة، وشمولية المعلومات الواردة في الوثائق. ويعتمد تقييم شفافية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) على المعايير الدولية القابلة للتطبيق عالمياً في جميع أنحاء العالم. يتم منح كل دولة درجة من ٠ إلى ١٠٠ بناءً على المتوسط البسيط للإجابات على الأسئلة والتي تبلغ ٢٢٨ سؤالاً؛ الدرجة المثالية لسؤال معين هي ١٠٠. ويؤدي متوسط الدرجات إلى تصنيف عالمي لشفافية الميزانية يسمى مؤشر الميزانية المفتوحة. تتوفر بيانات قابلة للمقارنة لـ ٧٧ دولة حول الشفافية الشاملة للموازنة منذ عام ٢٠٠٨. نحن نعتبر ممارسات الشفافية كافية عندما تصل البلدان إلى درجة مرجعية تبلغ ٦١، مما يدل على أن كميات كافية من المعلومات متاحة للجمهور ويمكن أن تدعم النقاش العام المستنير حول الموازنة. (IBP, 2021)

٥- مؤشر مؤسسات الميزانية Budget Institutions :

تستند الأسئلة المتعلقة بمؤشر مؤسسات الميزانية إلى كل من؛ مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية (IBP)، وتقارير صندوق النقد الدولي حول الالتزام بالمعايير والقوانين، ووحدة الشفافية المالية ("ROSC المالية"). ويقوم بقياس الشفافية عبر كل مراحل الموازنة المتتالية التخطيط والتفاوض؛ الموافقة؛ والتنفيذ، وتشتمل مرحلة التخطيط والتفاوض على وضع الميزانية العامة، وتخصيص الأموال بين مختلف الوزارات والبرامج التنفيذية، باستخدام أطر الاقتصاد الكلي والميزانية السنوية المتعددة حيثما كان ذلك مناسباً. وتشتمل مرحلة الموافقة على جلسة الاستماع للهيئة التشريعية والاعتماد القانوني للموازنة السنوية. وتشتمل مرحلة التنفيذ

التنفيذ والرصد والرقابة وإعداد التقارير والإشراف الخارجي على مخصصات الميزانية. وفي كل مرحلة من مراحل الميزانية، نقوم بتحديد خمس فئات شاملة: (١) الإجراءات من أعلى إلى أسفل؛ (٢) القواعد والضوابط؛ (٣) الاستدامة والمصادقية؛ (رابعا) الشمولية؛ و(٥) الشفافية. يسمح هذا الإطار بإجراء تحليل ثنائي الأبعاد عبر مراحل الموازنة وعبر الفئات المختلفة التي تعمل على تقييم الجوانب المختلفة لجودة مؤسسات الموازنة. ويتكون كل من هذه الأبعاد من عدة معايير فردية (٣٣ في المجموع). ولكل سؤال، تم استخدام مقياس يتراوح بين ٠ و ٤، حيث تعكس الدرجة الأعلى أداءً أفضل. (Lledo et al 2010)

٦- المؤشر العددي للشفافية المالية The numerical index of fiscal transparency تم استلام المؤشر الرقمي للشفافية المالية المستخدم فيما بعد من شركة الاستشارات Oxford Analytica التي يقع مقرها في المملكة المتحدة والتي تولد تصنيفات رقمية من تقارير صندوق النقد الدولي النوعية وغير الرقمية حول المعايير والقواعد (ROCS)، ووحدة الشفافية المالية. تقوم Oxford Analytica بتعيين قيمة فهرس بين ١ (الأقل شفافية) و ٥ (الأكثر شفافية). سيتم استخدام قيمة الفهرس هذه كمتغير فيما يلي. (Teig, 2006)

وعلى الرغم من تعدد المؤشرات المختلفة لقياس الشفافية المالية بين الدراسات السابقة، إلا أن مؤشر الموازنة المفتوحة OBS والصادر عن شراكة الموازنة الدولية (IBP)، هو الأكثر استخداماً بين الدراسات التجريبية السابقة، ويرجع ذلك لتغطية هذا المؤشر للعديد من الجوانب المختلفة للممارسات المطلوبة للشفافية المالية، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة محاور وهما: ١-شفافية الموازنة، ٢- مشاركة الجمهور، ٣-الرقابة على عمليات الموازنة. وكما أوضحنا يتم منح كل دولة وفقاً لهذا المؤشر درجة من (٠ - ١٠٠) بناءً على المتوسط للإجابات على الأسئلة والتي تبلغ ٢٢٨ سؤالاً، وتمثل الدرجة المثالية ١٠٠، وباستخدام متوسط الدرجات يتم تصنيف عالمي للشفافية المالية. (Seifert et al, 2013). لذا: سوف يتم الاعتماد على هذا المؤشر لقياس أثر الشفافية المالية على الأداء المالي للحكومات المختلفة في هذه الدراسة.

المبحث الثاني

الأداء المالي للحكومات مع الإشارة لمصر

تمهيد:

تتبع شفافية القطاع العام من السياسات والممارسات التي توفر المعلومات بطرق تعمل على تحسين فهم السياسات العامة، وتعزيز الفعالية السياسية، وتقلل من درجات عدم اليقين في السياسات. ويتم تمويل القطاع العام من مصادر إيرادية متعددة للإئفاق علي البرامج الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة ، بالتالي يمكننا تفسير ذلك بوجود طرفين ؛ يمثل الطرف الأول: دافعو الضرائب. ويمثل الطرف الثاني: الجمهور ، والذين يحتاجون إلى معلومات شفافة حتى يتمكنوا من مراقبة الأنشطة الحكومية.

لذلك أوضحت الدراسات السابقة أن التأثيرات المحتملة للشفافية المالية متنوعة نتيجة لتعدد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي يمكن توضيح دور الشفافية المالية في تعزيز الأداء المالي للحكومات من خلال مجموعة من القنوات المختلفة علي سبيل المثال وليس الحصر عجز الموازنة العامة للدولة، الدين العام، الإنفاق العام، الفساد وغيرها من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا توضيح آثار الشفافية المالية المختلفة المباشرة وغير المباشرة علي الأداء المالي للحكومات من خلال مراجعة وتحليل بعض الدراسات السابقة كالآتي:

أولاً: الشفافية المالية وتوازن الميزانية.

تعد الموازنة العامة أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ أهداف وسياسات محددة خلال السنة المالية، بالتالي تعتمد مصداقية القرارات الاقتصادية والسياسية على الميزانيات التي يتم تنفيذها بشكل مستمر، وبالنظر إلى أن الشفافية عنصر أساسي للرقابة الفعالة على القطاع العام، فإن شفافية الموازنة قد تكون أداة للانضباط المالي من حيث تقليل الانحرافات المتوقعة في الموازنة العامة خلال الدورة الانتخابية. لذلك قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتصميم أفضل الممارسات لشفافية الموازنة كأداة مرجعية للحكومات لاستخدامها من أجل زيادة درجة شفافية الموازنة في أعضائها، ولتحقيق مجموعة من الفوائد والمنافع تتمثل في المساءلة بشأن استخدام الأموال العامة، والنزاهة إن الإنفاق العام والشمولية حول تأثيرات سياسة الميزانية، والثقة إن عملية

الموازنة المفتوحة، والجودة من خلال نتائج مالية أفضل وسياسات عامة أكثر استجابة وتأثيرًا. (OECD, 2002)

ومن خلال مراجعة العديد من الدراسات السابقة التي قامت بتحليل أثر الشفافية علي توازن الموازنة العامة للدولة نجد أن هناك العديد من العلاقات والمنافع التي قد تحدثها الشفافية المالية علي عمليات توازن الميزانية العامة كآآتي:

١-يؤثر مستوى الشفافية على الانحرافات المتوقعة في الميزانية العامة سواء في جانب إيرادات الضرائب والنفقات الجارية، حيث تتكون عملية صنع وإصدار السياسات العامة من ٦ مراحل: وضع جدول الأعمال، وصياغة السياسات، ووضع الميزانية، والتنفيذ، والتقييم، وتعديل السياسة أو إنهائها. بالتالي فإن جودة هذه العملية قد تتحسن من خلال زيادة مستوي الشفافية في كل مرحلة. لذا يمكن القول إن الشفافية المالية تؤثر على انحرافات توقعات الموازنة في الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية. ومن ثم فإن الحكومات المحلية الأكثر شفافية تحقق نتائج أفضل من حيث توازن الميزانية، وبالتالي تحقيق أداء مالي أفضل. (Ríos et al, 2018)

٢- تعمل الشفافية المالية أو شفافية الميزانية على زيادة وضوح الإجراءات على نطاق واسع، مما يمكن المواطنين من تكون الرؤية الواسعة حول كفاءة استخدام الأموال العامة، ومساءلة الحكومة وتقليل فرص الفساد. وكلما زاد معدل الشفافية من خلال مشاركة المواطنين وإعداد الموازنات التشاركية المالية، كلما تم الحد من مستوى التلاعب بالميزانية وتحسين الثقة في الميزانية. وتسهم شفافية الميزانية (من خلال التدقيق المستمر من قبل السكان وأعضاء المجالس) بشكل كبير في تخصيص الأموال المحلية بشكل أفضل، وخفض النفقات (غير الضرورية) وتحقيق توازن أفضل في الميزانية. بالإضافة إلى تحسين كفاءة الميزانيات المحلية وجودة السلع والخدمات العامة المقدمة. (Bronić, 2022)

٣- تؤثر شفافية الموازنة علي عجز الموازنة من خلال ثلاث قنوات: (١) تقليل الوهم المالي. (٢) تقليل عدم تناسق المعلومات بين السياسيين والناخبين مما قد يؤدي إلى تحسين المساءلة وزيادة المنافسة السياسية. (٣) تعزيز إنفاذ القواعد المالية. (Sedmihradská, 2012)

يتضح مما سبق أن هناك علاقة إيجابية بين الميزانيات المتوازنة والشفافية، حيث ترتبط الميزانيات المتوازنة بشفافية أعلى، وبالتالي كلما كان هناك شفافية أعلى حول الميزانية العامة كلما قل التلاعب في بيانات الموازنة وزاد توازن الميزانية، وانخفضت الانحرافات المتوقعة حول بنود الإيرادات والنفقات.

ثانياً: الشفافية المالية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يمكن توضيح العلاقة بين الشفافية المالية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي كالاتي:

١- هناك صلة قوية بين تنمية أي بلد مقياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الشفافية المالية، فزيادة الشفافية تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (Teig, 2006)

٢- تعد الشفافية المالية مقياساً مباشراً للجودة المؤسسية، حيث إنه يوجد علاقة قوية بين جودة المؤسسات والأداء الاقتصادي للدول، ويتم ذلك من خلال تحديد نطاق ومسؤوليات الحكومة بطريقة واضحة، وإتاحة المعلومات المالية للسكان، وإعداد الموازنة وتنفيذها بشكل علني، وضمان نزاهة الإجراءات المالية. وينعكس ذلك في النهاية على تقليل معدلات الفساد، وبالتالي زيادة معدل التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. (Baldrich, 2005)

٣- يتزايد مستوى الإنتاج مع زيادة مستويات الشفافية المالية، وبالتالي يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الافتقار إلى الشفافية المالية له آثار سلبية بشكل خاص على الدول التي تكون في المراحل الأولى من التنمية. (Ellis & Fender , 2006)

٤- الشفافية المالية المقترنة بالمشاركة العامة تؤدي إلى تحسين نتائج التنمية الاقتصادية، لأنها تمكن الجمهور ليس فقط من فهم الأولويات التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، بل أيضاً من المساهمة في هذه الاختيارات. وبالتالي تكون السياسات الحكومية مصممة بشكل مناسب لتلبية احتياجات الجمهور، ومن ثم تؤدي إلى تحقيق نتائج تنموية أفضل، وفي النهاية زيادة الناتج المحلي. (Freerira & Guerrero, 2022)

مما سبق يتضح إن العلاقة بين الشفافية المالية والأداء الاقتصادي موجودة منذ زمن بعيد، وبالتالي فإن الدول ذات الأداء الأفضل في القطاعات الاقتصادية المختلفة تتمتع بشكل عام ممارسات مالية أكثر شفافية. لذا يمكننا القول إن الشفافية المالية تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي، وكفاءة

التخصيص، والعدالة، والمصادقية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً: الشفافية المالية والإنفاق العام

أوضحت العديد من الدراسات السابقة أن الشفافية المالية تلعب دوراً مهماً في تعزيز كفاءة الإنفاق العام، فالشفافية المالية ضرورية لتحميل الحكومات المسؤولية عن كيفية جمع الأموال العامة وتخصيصها وإنفاقها. فالشفافية المالية ليست مطلباً منفرداً أو شرطاً كافياً يؤدي إلى تحسين الإنفاق العام، وإنما تمثل نقطة انطلاق التي تساعد على تحسين وترشيد جودة الإنفاق الحكومي. ويمكن توضيح دور الشفافية المالية في تعزيز كفاءة الإنفاق العام من خلال الآتي:

١- ترتبط الموازنة العامة الأكثر شفافية بإنفاق حكومي أكثر كفاءة وخاصة في الدول الديمقراطية، حيث تطبق المساءلة الرأسية من خلال خضوع السلطة التنفيذية بشكل دوري لاختبار الانتخابات، ويمكن مساءلة الحكومات الحالية عن أفعالها واختياراتها بفضل فحص خيارات تخصيص الميزانية. فالشفافية المالية كأداة للمساءلة تعمل بشكل عمودي من خلال جعل عملية اتخاذ القرارات المالية مسؤولة أمام الجمهور، فالشفافية الفعالة شرط أساسي للمساءلة الديمقراطية لأنه إذا كانت حسابات تصرفات الموظفين العموميين متاحة بسهولة ومفهومة ومفيدة للجمهور، فسيتم تمكين المواطنين وتشجيعهم على مساءلة المسؤولين الحكوميين عن استخدامهم للموارد العامة. (De Simone, 2019)

٢- تحدث الشفافية المالية تأثير إيجابي على كفاءة الإنفاق الحكومي وذلك من خلال قناتين: القناة الأولى غير مباشرة وتعمل من خلال دورها في تعزيز سياسات مالية أفضل. أما القناة الثانية فهي التأثير المباشر من خلال تعزيز عمليات المساءلة. وبالتالي فإن الشفافية المالية لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كفاءة الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن الشفافية المالية مهمة لتحسين فعالية الحكومة وكفاءة الإنفاق الحكومي. (de Oliveira et al 2014)

يتضح مما سبق أن الشفافية المالية لها أكبر الأثر الإيجابية علي تحسين ورفع كفاءة الإنفاق العام، وذلك من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة أفضل ، وتطبيق شروط المساءلة حول استخدام المال العام.

رابعاً:- الشفافية المالية والفساد

يعد الفساد ظاهرة اقتصادية وإجتماعية وسياسية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة عالمية ولا يخلو منها أي مجتمع فهي تنتشر في كافة قطاعات المجتمع، وإن كانت حدثها تزيد خاصة في الدول النامية، فهي تعكس ضعف المنظومة الاقتصادية والقانونية في الدولة. (Andvig & Fjeldstal, 2002)

كما أن وجود الفساد يتطلب ثلاثة عناصر. أولاً، يجب أن يتمتع شخص ما بسلطة تقديرية، وتشمل هذه السلطة سلطة تصميم اللوائح وكذلك إدارتها. ثانياً، يجب أن تكون هناك ربوع اقتصادية مرتبطة بهذه السلطة، ثالثاً، يجب أن يوفر النظام القانوني/القضائي احتمالاً منخفضاً بما فيه الكفاية للكشف عن المخالفات و/أو فرض عقوبة عليها، مما يشير إلى انخفاض التكلفة المتوقعة للفساد. لذلك تعد الشفافية المالية إحدى أهم الوسائل التي يمكنها من تقليل الفساد ، حيث إن أحد المبادئ الأساسية للشفافية المالية هو أن المواطنين لديهم الحق في معرفة كيفية إدارة الحكومات للموارد العامة. وبما أن الحكومات قد تحتفظ عمداً بالمعلومات من الجمهور (حالة التعتيم)، فإن المجتمعات تطلب من الحكومات زيادة الشفافية المالية كوسيلة لزيادة المساءلة والتخفيف من السلوك الانتهازي (مثل الفساد) من جانب الموظفين العموميين. (Montes & Luna,2021)

كما أن هناك نظريتان رئيسيتان في تفسير أثر الشفافية المالية علي الفساد الحكومي وهما - نظرية الاختيار العام، ونظرية المدير والوكيل - ويكمن توضيحهما كالتالي: (Luna & Montes, 2017) (Krah,& Mertens, 2020).

١-نظرية الاختيار العام: توفر نظرية الاختيار العام أساساً لتحليل أهمية الكشف الحكومي عن المعلومات المالية. وتفترض النظرية أن المسؤولين العموميين مثل الأفراد العاديين، يتخذون خيارات تزيد من مصلحتهم الذاتية الخاصة، حيث يسعى الفرد إلى تعظيم المنفعة العقلانية (تتجاوز الفوائد المحتملة التكاليف المحتملة). وبالتالي فإن تعظيم تكاليف الفساد وتقليل فوائده المحتملة يجب أن يردع أو على الأقل يقلل من السلوك غير الأخلاقي. ومن منظور نظرية الاختيار العام، قد تغير الشفافية قرار الوكيل البيروقراطي بالانخراط في معاملة فاسدة عبر إحدى الآليات التالية:

أ- تزيد الشفافية من فرص الوقوع في قبضة الفساد، وبالتالي فإن لها تأثيراً مباشراً على ردع الفساد. إذا كانت الموازنات والوثائق المالية الأخرى شفافة ومتاحة ليراها الجميع، فسيكون من الصعب على المسؤولين الحكوميين تشويه المعلومات وإخفاء أفعالهم.

ب- قد يكون للشفافية تأثير غير مباشر على إنفاذ القانون. إن البيئات غير الشفافة تعرس ثقافة الإفلات من العقاب، وهذا بدوره يسهل على هؤلاء المسؤولين تحصيل الربع ويزيد من جاذبية السلوك الفاسد.

ت- قد تؤثر الشفافية بشكل غير مباشر على حجم الرشاوي. هناك نوعان من التوقعات المتنافسة هنا، حيث عندما تكون المعلومات متناثرة، يمكن للمسؤول أن يعمل كحارس البوابة ويطالب برشوة أعلى مقابل الخدمة.

ث- للشفافية تأثير غير مباشر على التكاليف الأخلاقية من خلال تغيير الأعراف الاجتماعية. إن الافتقار إلى الثقة الاجتماعية في المجتمعات غير الشفافة قد يقلل من الشعور بالخطأ، مما يؤدي إلى تصور ارتفاع مستوى الفساد في المجتمع

٢- **نظرية الوكيل والمدير:** يتم إنشاء العلاقة بين الشفافية والمساءلة في المقام الأول من خلال نظرية المدير والوكيل. وقد تم تطبيق النظرية على نطاق واسع في كل من القطاعين العام والخاص. يفترض نموذج الوكالة السياسية أن المواطنين (المديرين) يفوضون السلطة للمسؤولين المنتخبين (الوكلاء) للعمل بالنيابة عنهم ولصالحهم. ومع ذلك، يواجه الناخبون والسياسيون حوافز متضاربة. ويدفع الناخبون الضرائب لتمويل توفير السلع والخدمات العامة، والتي يتم تحديد مستوياتها وتوزيعها من قبل المسؤولين المنتخبين. وفي هذه العملية، يستطيع السياسيون استخراج الربع من عائدات الضرائب التي تم جمعها، وبالتالي ترك أموال أقل لتوفير الصالح العام. ويتلخص هدف السياسييين في تعظيم مجموع الإجراءات الحالية والمستقبلية. وعلى العكس من ذلك، يصبح الناخبون أفضل حالاً عندما تكون كمية الإجراءات التي يستخرجها الساسة منخفضة. ومن ثم فإنهم يستجيبون بشروط أصواتهم على مقدار الإجراءات. وإذا اعتبر الناخبون أن المستوى الحالي للإجراءات مرتفع للغاية، فإنهم يصوتون لشاغل الوظيفة خارج منصبه (أي التصويت بأثر رجعي). ومع ذلك، فإن هذا النوع من المساءلة الرأسيّة لا ينجح إلا إذا تم إعلام الناخبين بإجراءات الحكومة

وعندما تكون الشفافية منخفضة، فإن المساءلة الرأسية من خلال التصويت بأثر رجعي لا يمكن أن تتحقق. ومن منظور نظرية المدير والوكيل، فإن الشفافية المالية لديها القدرة على الحد من الفساد من خلال إخضاع المسؤولين المنتخبين للمساءلة، تستلزم الشفافية قيام الحكومات بإبلاغ المواطنين عن نفقاتها المخططة والتنفيذ الفعلي للميزانية حتى يتمكن الجمهور (وهيئاته الرقابية) من مراقبة العملية برمتها. وهذا يعزز الرقابة العامة على تخصيص وإنفاق الموارد النادرة ويترك مساحة أقل للكلاء - السياسيين والبيروقراطيين - لإساءة استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ونظراً للدور المركزي الذي تلعبه الموازنات في العمليات الحكومية، فإن إعلام الجمهور حول معلومات الميزانية وخاصة الإنفاق العام يحد من فرص المسؤولين غير الشرفاء في استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة ويزيد من خطر كشف الأعمال غير المشروعة. لذا؛ تعد الشفافية المالية أداة فعالة لمكافحة الفساد ويمكن استخدامها لتعزيز حكومات أكثر نظافة ومساءلة. وبالتالي فهي تشكل أدوات قوية لتثقيف دافعي الضرائب وزيادة قدرتهم على مراقبة أداء حكوماتهم.

خامساً: الديمقراطية والشفافية المالية

تعد الشفافية المالية ومساءلة الحكومة أمران مترابطان، حيث إنه لا يمكن أن تكون هناك مساءلة حكومية دون تحقيق الشفافية المالية، ولا يمكن أن تكون هناك شفافية مالية دون التزام الحكومة بمشاركة المواطنين في عملية الموازنة، وتوزيع أولويات الميزانية، وفقاً لتفضيل المواطن للصالح العام والخدمة. لذا؛ يمكن فهم مساءلة الحكومة ببساطة على أنها المساءلة عن أداء الحكومة، حيث يتوقع دافعو الضرائب وبحق لهم الحصول على أفضل قيمة ممكنة مقابل أموال الضرائب الخاصة بهم، ويجب أن يكون لديهم ضمانات بأن أموال الضرائب التي دفعوها يتم إنفاقها بحكمة وفعالية. وبالتالي فإن مساءلة الحكومة جزء لا يتجزأ من نظام المالية العامة نفسه، فمن خلال مراجعة معايير الشفافية المالية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نجد أن معظم هذه المعايير تدور حول أو مرتبط بإدارة الإنفاق العام والشفافية المالية. (Lan, 2005)

وتذهب بعض الدراسات السابقة إلى أبعد من ذلك وتوضح أن الشفافية تعد أحد مبادئ الديمقراطية ويُنظر إلى الشفافية على أنها عنصر من عناصر الديمقراطية وأن الأنظمة الديمقراطية أكثر شفافية من الأنظمة الأخرى، وهذا يعني أن هناك علاقة إيجابية بين الديمقراطية والشفافية. (Curtin & Meijer, 2006)

وبصفة عامة يوجد أربعة مبادئ للشفافية الديمقراطية كالاتي: (Fung, 2013)

أ- يجب أن تكون المعلومات حول عمليات وأعمال المنظمات الكبيرة، مثل الحكومة، التي تهتم المواطنين، متاحة بسهولة للجمهور .

ب- يجب أن يتناسب حجم المعلومات المتاحة مع مدى تعريض عمليات وأنشطة المنظمة لمصالح المواطنين للخطر .

ت- ينبغي تنظيم المعلومات وتوفيرها بطرق يمكن لمجموعات المستخدمين المستهدفة الوصول إليها .

ث- ينبغي تنظيم البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع بطرق تسمح للأفراد والجماعات باتخاذ الإجراءات بناءً على المعلومات التي يتم الكشف عنها. وبناءً على ذلك، تمنح الديمقراطية للمواطنين الحق السيادي في معرفة ما يجري في الحكومة، مع فرض الالتزامات على المؤسسات العامة بالكشف عن المزيد من المعلومات لتقليل أو إزالة عدم تناسق المعلومات ضمن إطار عمل المدير والوكيل.

كما أن المساءلة تعتمد بشكل أساسي على وجود الشفافية في تصرفات القائمين على الحكومة، حيث إن جودة واتساق الشفافية ووجود آليات الشكوى ومحاسبة الجهات الحاكمة هي أمور متصلة في النظام الديمقراطي ، كما أن إنشاء بيئة تساعد على التقليل إلى أدنى حد من تلك الممارسات التي تؤثر سلباً على الأصول العامة من خلال تحسين الإطار القانوني وتعزيز المؤسسات وخلق قنوات للحوار بين المجتمع ومؤسسات الرقابة لن يكون ممكناً إلا إذا تم ربط الشفافية والمساءلة والديمقراطية في وقت واحد. إذا كان وجود الديمقراطية شرطاً أساسياً مطلقاً لتفعيل أدوات الشفافية والمساءلة الفعالة، فإن تحسين الديمقراطية وتعزيزها هي النتائج الحتمية في مجتمع يتمتع بدرجة كبيرة من الشفافية وحيث تكون مؤسسات الرقابة آليات فعالة للحفاظ على الحياة العامة. نزاهة.

(Zuccolotto & Teixeira, 2014)

كما أن مستوى الديمقراطية في بلد ما له تأثير حاسم قوي على مستوى الشفافية المالية. في حالة انخفاض مستوى الديمقراطية، يتم اتخاذ المزيد من القرارات من قبل عدد أقل من الناس. وفي هذا السياق، يظل دور البرلمان في كثير من الأحيان محدوداً للغاية وتكون وظيفة التحكم في وسائل

الإعلام محدودة عادةً في بيئة غير ديمقراطية. وبالتالي، يبدو أن انخفاض مستوى الديمقراطية يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للسياسات المالية الشفافة. (Lan, 2005)
بناءً على ما سبق، يمكننا القول بأن زيادة الشفافية المالية هي وسيلة لتزويد الناخبين والمراقبين بمزيد من المعلومات حول الأهداف والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، حيث تلعب شفافية الموازنة أو الشفافية المالية دوراً أساسياً في المساهمة بشكل كبير في زيادة المساءلة والمساهمة ضمناً في ترسيخ الديمقراطية. وبالتالي تعتبر الشفافية الحكومية تجاه المواطنين عاملاً ضرورياً للمساءلة الديمقراطية، وبالتالي لترسيخ الديمقراطية. وبشكل عام، يمكن النظر إلى الشفافية في سياق الحكومات المحلية باعتبارها آلية لتحسين الأداء المالي والاقتصادي

سادساً: الشفافية المالية والتصنيفات الائتمانية السيادية

تؤثر الشفافية المالية على التصنيف الائتماني السيادي للدولة، حيث إن في حالة اتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً، تتخفض المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وبالتالي كلما كانت الدولة أكثر شفافية من الناحية المالية، كلما كان التصنيف الذي تحصل عليه الدولة أفضل.
وبصفة عامة يمكن قياس أثر الشفافية المالية علي الدين العام من خلال التصنيفات الائتمانية عبر قناتين: (Arbatli & Escolano , 2015)

١- قناة مباشرة (الحد من عدم اليقين).

٢- قناة غير مباشرة (سياسات ونتائج مالية أفضل).

فالشفافية المالية لها تأثير إيجابي وكبير على التصنيفات الائتمانية، ولكنها تعمل من خلال قنوات مختلفة في الاقتصادات المتقدمة والنامية؛ ففي الاقتصادات المتقدمة، يكون التأثير غير المباشر للشفافية من خلال تحقيق نتائج مالية أفضل أكثر أهمية، بينما في الاقتصادات النامية يكون التأثير المباشر للحد من عدم اليقين أكثر أهمية. وبصفة عامة أن تحسن مؤشر الشفافية المالية يرتبط بزيادة كبيرة في التصنيف الائتماني للدولة.

كما أن جودة الائتمان الحكومي تقاس بشكل أساسي بمخاطر التخلف عن سداد الديون، وفي نفس الوقت من الممكن أن ينظر إليها على أنها مؤشر لأداء المالية العامة للحكومة. فالشفافية المالية الحكومية تقلل من عدم تناسق المعلومات، وبالتالي تزيد من جودة الائتمان الحكومي. لذا؛ يمكننا القول بأن الشفافية المالية تؤثر بشكل إيجابي على جودة الائتمان الحكومي. (Yu et al, 2021)

بالإضافة إلى أن تعزيز الشفافية المالية بجانب كل من الثقة السياسية والتصنيفات الائتمانية ترتبط بانخفاض تكلفة الديون السيادية. ومن جانب آخر فإن ارتفاع معدلات الفساد وعجز الموازنة وعجز الحساب الجاري والبطالة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة السيادية. لذا؛ يمكن القول إن التصنيفات الأضعف ترتبط بارتفاع تكاليف التمويل التي تتحملها الحكومات. ولذلك، يتعين على الحكومات تعزيز تلك المؤشرات التي تؤثر على التصنيف الائتماني لديونها السيادية. (Bastida et al, 2017)

وبالتالي ينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحقيق المزيد من الشفافية، لأن الشفافية تقلل من عدم اليقين بشأن درجة الغش، وتحسن عملية صنع القرار، وبالتالي تقلل من تكلفة الديون. فالشفافية تقلل من عدم تناسق المعلومات بين الحكومات والأسواق المالية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليص الفارق الذي يطلبه المستثمرون.

وقد حظيت العلاقة بين الشفافية والأسواق المالية بقدر كبير من الاهتمام في السنوات الأخيرة. حيث يمكن لشفافية الموازنة أن تحسن قدرة السوق على تقييم الوضع المالي للحكومة، وبالتالي قدرتها واستعدادها لخدمة التزامات ديونها. فالأسواق المالية تلعب دوراً متزايد الأهمية في قدرة الاقتصادات المتقدمة والنامية على تمويل العجز في ميزانياتها. حيث يحتاج المقرضون قبل الاستثمار في سندات بلد ما إلى تقييم الجدارة الائتمانية لمقترضين معينين، وفي ظل هذه الحالة يتم الرجوع إلى مؤشرين يستخدمان على نطاق واسع لمستوى مخاطر المقرض السيادي وهما؛ التصنيف الائتماني، والفارق السيادي، ويمكن توضيحهم كآتي: (Hameed, 2011)

أ- تصنيف الائتماني: يشير إلى التصنيف الذي تحدده وكالة التصنيف الائتماني (مثل ستاندرد آند بورز وفيتش وموديز) ويتراوح بشكل عام من AAA (ثلاثي A) إلى D في حالة التخلف عن السداد، ويمكن للديون السيادية ذات التصنيف الأعلى أن تقتصر بتكلفة أقل لأنها تعتبر أقل خطورة.

ب- الفارق السيادي (السندات السيادية): أي الفرق بين عائد السندات الخالية من المخاطر (أو خالية من المخاطر تقريباً)، مثل فاتورة الخزنة الأمريكية وعائد السندات السيادية المعنية. بمعنى آخر، هو العائد المتوقع المطلوب لتعويض المستثمرين عن الاحتفاظ بالسندات الأكثر خطورة. العائدات (على أساس سعر السند وقسمته) متاحة بتردد عالي وتستجيب على الفور لظروف السوق. وكلما زاد الفارق، كلما ارتفع تقييم السوق لمخاطر البلد وارتفعت تكلفة الاقتراض.

كما أن وكالات التصنيف الائتماني تلعب بصفة عامة نوعين من الأدوار المعلوماتية، وهما الكشف عن المعلومات وشهادة المعلومات: (Xie, C., Ahmad & Koh, 2022)

١-يشير الكشف عن المعلومات إلى الكشف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التخلف عن السداد للمصدرين من خلال خدمات التصنيف التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني.

٢-وتشير شهادة المعلومات إلى المدى الذي قد تساعد فيه سمعة وكالات التصنيف في التصديق أو إضافة مصداقية إلى موثوقية التصنيفات.

وعلى الرغم من وجود العديد من القنوات التي تربط الشفافية بالأسواق المالية، إلا أن القناة الأكثر مباشرة التي تؤثر من خلالها شفافية الموازنة على الأسواق المالية هي من خلال توفير المزيد من المعلومات المالية وتقليل عدم اليقين بشأن تلك المعلومات، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض عدم اليقين إلى انخفاض علاوات المخاطر وبالتالي انخفاض تكلفة الاقتراض، فالدولة التي تتمتع بعمليات ميزانية أكثر شفافية تحصل على تصنيف ائتماني سيادي أفضل.

وبالتالي من الممكن أن تسهم الشفافية المالية في تعزيز مصداقية المالية العامة وخفض تكاليف الاقتراض، وقد تكون هذه الاستنتاجات ذات أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية منخفضة الدخل، التي تجد صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على مصادر عائد لتمويل الاستثمارات العامة.

سابعاً: الشفافية المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

انعدام الشفافية تزيد من المخاطر وعدم اليقين التي تواجهها الجهات الاقتصادية الفاعلة (المستثمرين الأجانب). وينبع ارتفاع المخاطر وعدم اليقين من وجود الرشوة والفساد، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، وضعف حقوق الملكية وسوء تطبيقها، وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية.

كما أن مستوي الشفافية يشكل عاملاً مهماً في جاذبية أي بلد للمستثمرين الأجانب. ومن الممكن أن تؤدي المستويات العالية من انعدام الشفافية إلى إعاقة حجم الاستثمار الأجنبي الذي كان من الممكن أن تتوقعه دولة ما. وبالمثل، فإن السياسات غير الشفافة تترجم إلى مستويات أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي مستويات أقل من الرفاهية والكفاءة في اقتصاد البلد المضيف.

(Drabek & Payne, 2002)

وبالتالي يمكن القول أن الدول التي تتخذ خطوات جادة لزيادة درجة الشفافية في سياساتها ومؤسساتها يمكنها أن تتوقع زيادات كبيرة في مستوى الاستثمار الأجنبي بها . ويترجم هذا الاستثمار المتزايد إلى المزيد من الموارد، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. وتعد السياسات الاقتصادية الشفافة أمراً حيوياً بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ويرجع للعديد من الأسباب نذكر منها هو أن انعدام الشفافية يفرض تكاليف إضافية على الشركات. وتتسأ هذه التكاليف الإضافية عندما يتعين على الشركات معالجة نقص المعلومات التي كان ينبغي أن توفرها الإدارة الحكومية المختصة في تنفيذ سياساتها وفي أنشطة المؤسسات الحكومية. (Drabek & Payne, 2002)

وأخيراً يمكن القول أن زيادة الشفافية المالية يبدو أن لها تأثيراً إيجابياً على قرارات المستثمرين بالاستثمار في بلد ما. ويترجم انخفاض الشفافية إلى مستوى أعلى من عدم اليقين فيما يتعلق بالنتائج المحتملة التي يواجهها المستثمر، أي زيادة المخاطر المنهجية للاستثمار. ولا ينطبق هذا على الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل ينطبق أيضاً على الاستثمارات المحافظة. كما أن السياسات الاقتصادية غير الشفافة غالباً ما يُنظر إليها على أنها مرادف لبيئة تنظيمية غير واضحة ولا يمكن التنبؤ بها والتي يبعد عنها المستثمرين.

المبحث الثالث

أثر الشفافية علي الأداء المالي للحكومة (الدين العام)

تمهيد:

يمكن للشفافية المالية التأثير علي الأداء المالي للحكومات من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة والتي أوضحه في المبحث السابق، ويكمن الأثر علي الدين العام من أهم الآثار المباشرة للشفافية المالية علي الأداء المالي للحكومة. ويتمحور تأثير الشفافية المالية علي الدين العام من خلال المساهمة في رفع التصنيف الائتماني للدولة، ومن ثم التأثير علي معدلات الفائدة وأعباء خدمة الدين العام.

لذا يمكن صياغة فروض الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة كالاتي:

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والدين العام.

H1 : يوجد أثر سالب ذي دلالة إحصائية بين الشفافية المالية والدين العام.

وتحاول الدراسة اختبار الفروض السابقة من خلال استخدام مسح الموازنة المفتوحة OBI الصادر عن الشراكة الدولية للموازنة IBP كمؤشر لقياس الشفافية المالية كمتغير مستقل، والذي يصدر كل عامين بداية من عام ٢٠٠٦ ، مع ملاحظة أن هذا المؤشر يصدر كل عامين أي أن درجه المؤشر تعبر عن العامين السابقين له. لذا؛ سوف نقوم بتثبيت درجه المؤشر خلال العامين الذي يعبر عنهما. بالإضافة إلى الاعتماد علي إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن المتغير التابع. وتم الاستشهاد في ذلك إلى دراسة (Sedmihradská & Haas, 2012) . وسوف يقوم الباحث باستخدام البيانات الإحصائية لهذه المتغيرات من خلال الاعتماد علي البيانات المنشورة من قبل المؤسسات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي ، كما سوف يتم الاعتماد علي برنامج SPSS في تحليل البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$FP = f (OBI, I , U, GDP)$$

FP = المتغير التابع وتم التعبير عنه بإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

OBI = مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر عن الشراكة الدولية للموازنة IBP

I = سعر الفائدة الحقيقي

U = معدل البطالة

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وسوف يعتمد الباحث علي تقييم أثر الشفافية كمتغير مستقل من خلال استخدام مؤشر الموازنة المفتوحة، بالإضافة إلى أسعار الفائدة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة علي المتغير التابع إجمالي الدين الحكومي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة السابقة.

أولاً: البيانات والنموذج القياسي

١- تتمثل بيانات الدراسة في بيانات القطاع العرضي (Cross- Section)، لمجموعة من الدول العربية وهي (مصر، تونس، الجزائر، الأردن، السعودية، العراق، لبنان، المغرب)، وبيانات السلسلة الزمنية (Time -Series) للفترة (٢٠٠٩:٢٠٢٢) بيانات سنوية ، وباستخدام منهجية PANEL DATA، وتمت الاستعانة بكافة الدول العربية التي يصدر لها مؤشر الموازنة المفتوحة وعددهم ١٣ دولة، ولكن تم استبعاد عدد ٥ من الدول العربية ويرجع ذلك إلى: ١- لم يصدر مؤشر موازنة مفتوحة لهذه الدول إلا في فترة زمنية حديثة منذ عام ٢٠١٧ . ٢- تم استبعاد بعض الدول التي تتراوح دراجاتها علي مؤشر الموازنة المفتوحة بما يقارب ١% أو ٢ % . لذا؛ اقتصرت الدراسة علي عدد ٨ دول عربية ، ونظرا لأن مؤشر الموازنة المفتوحة يصدر كل عامين ، فتم تثبيت قيمة المؤشر للسنوات التي لم يصدر بها وفقا لأحدث قيمة متاحة للمؤشر، وذلك لأن المؤشر يصدر في عام ولكن يعبر فعليا عن واقع الدولة قبل الإصدار بعامين أو أكثر. وتتمثل المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في هذا التقدير بناءً على ما جاء في النماذج القياسية المستخدمة في الأدبيات السابقة المشابهة؛ كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١) تعريف المتغيرات ومصدرها

المتغير	التوصيف	مصدره
Y	مؤشر الكفاءة المالية ويعبر عنه بإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري
X ₁	سعر الفائدة الحقيقي	بيانات البنك الدولي
X ₂	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	بيانات البنك الدولي
X ₃	معدل البطالة	بيانات البنك الدولي
X ₄	مؤشر الموازنة المفتوحة	صندوق النقد الدولي

المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E- views)

٢- الوصف الإحصائي للمتغيرات وهو يفيد في التحقق من جودة وسلوك المتغيرات، وهذا الاختبار يفيد في وصف العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وكذلك صلاحية البيانات باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

جدول (٢) الوصف الاحصائي

	Y	X1	X2	X3	X4
Mean	66.46495	4.785354	93.96444	11.35960	24.50505
Median	60.30000	4.000000	27.09000	10.80000	19.00000
Maximum	349.9000	61.60000	974.9400	24.10000	63.00000
Minimum	1.600000	-8.800000	1.000000	5.400000	0.000000
Std. Dev.	47.99824	6.575151	196.8726	3.925919	20.75581
Skewness	2.301211	6.513177	3.564381	0.744699	0.306349
Kurtosis	13.80239	57.88542	15.04616	3.586348	1.615068
Observations	99	99	99	99	99

المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E-views)

٣- مصفوفة الارتباط تعد ايضا اختبار واسع الانتشار لدراسة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات وتحديد درجة الارتباط والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط للمتغيرات محل لدراسة.

جدول (3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

Correlation Probability	Y	X1	X2	X3	X4
Y	1.000000				
X1	-0.039328	1.000000			
X2	-0.060885	-0.013089	1.000000		
X3	0.238152	0.099806	-0.052444	1.000000	
X4	0.151411	-0.105367	0.011248	0.422764	1.000000

المصدر: الباحث (النموذج القياسي لبرنامج E-views)

٤- فحص الاستقرارية لكل متغير بموجب اختبار ADF، والذي أكد أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وأنها استقرت تماماً عند الفرق الأول.

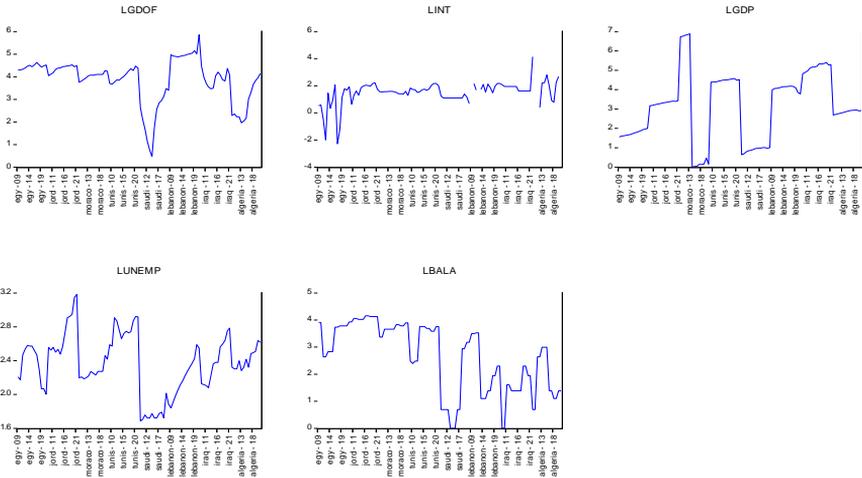
جدول (٤) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Test	level	First difference
Variables		
Y	-1.093 C 1	58.88 C***1
X1	22.461 C 1	73.043 C***1
X2	3.405 T 1	69.17 C*** 1
X3	8.064 C1	77.70 C***1
X4	18.89 C1	53.09 C***1

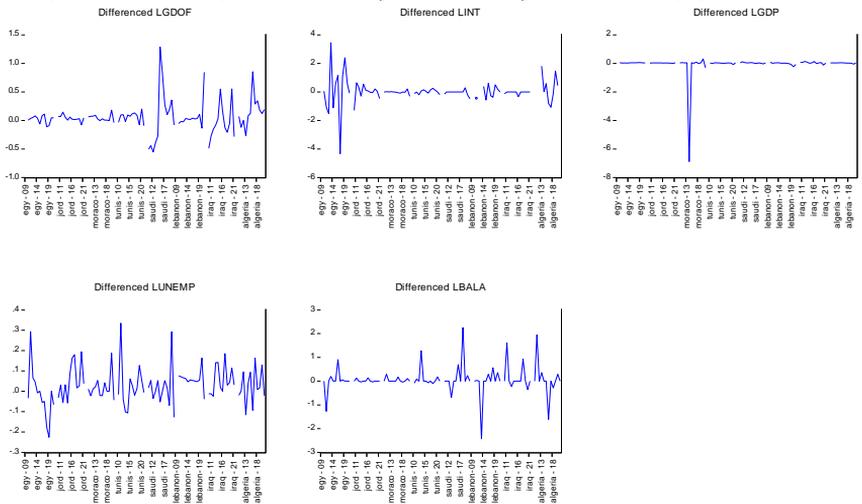
المصدر: الباحث (النموذج القياسي لبرنامج E-views)

ملاحظات: تمثل t الاتجاه الزمني، بينما تمثل c الثابت، N تمثل عدم تأثر السلسلة (*) و (**).
 تعني أن المتغير مستقر عند ١% و ٥% على التوالي، الرقم الذي يلي القيم الدرجة تمثل عدد الإبطاء.

الشكل رقم (١) المسار الزمني لجميع المتغيرات في المستوى (2022:2000)



الشكل رقم (٢) المسار الزمني للمتغيرات في الفرق الأول (2022: 2000)



المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E-views)

بعد التأكد من استقرار جميع المتغيرات عند الفرق الأول، يتم قياس اثر أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية بمصر ويمكن التعبير عن المعادلة المقدره في الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X1_{it} + \beta_2 X2_{it} + \beta_3 X3 + \beta_4 X4 + \mu_{it}$$

وتم اختبار السببية لجرانجر لمتغيرات النموذج وتظهر النتائج في الجدول التالي، يتبين أن بالنسبة لمعادلة Y فإن كل المتغيرات مجتمعة تؤثر في مؤشر الكفاءة المالية.

جدول رقم (٥) اختبار السببية لمتغيرات النموذج

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LINT does not Granger Cause LGDOF	80	0.72673	0.4869
LGDOF does not Granger Cause LINT		0.47087	0.6263
LGDP does not Granger Cause LGDOF	88	0.12174	0.8855
LGDOF does not Granger Cause LGDP		0.13398	0.8748
LUNEMP does not Granger Cause LGDOF	88	0.45243	0.6376
LGDOF does not Granger Cause LUNEMP		0.44549	0.6420
LBALA does not Granger Cause LGDOF	88	0.17305	0.8414
LGDOF does not Granger Cause LBALA		0.73050	0.4847
LGDP does not Granger Cause LINT	80	2.19768	0.1182
LINT does not Granger Cause LGDP		0.26145	0.7706
LUNEMP does not Granger Cause LINT	80	1.42235	0.2476
LINT does not Granger Cause LUNEMP		4.19969	0.0187
LBALA does not Granger Cause LINT	80	0.12992	0.8784
LINT does not Granger Cause LBALA		0.10720	0.8985
LUNEMP does not Granger Cause LGDP	88	0.77272	0.4650
LGDP does not Granger Cause LUNEMP		1.16876	0.3158
LBALA does not Granger Cause LGDP	88	0.34163	0.7116
LGDP does not Granger Cause LBALA		0.01463	0.9855
LBALA does not Granger Cause LUNEMP	88	1.70791	0.1876
LUNEMP does not Granger Cause LBALA		2.08982	0.1302

المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E-views)

٥- تستخدم تقنيات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة ، حيث تكون المتغيرات غير مستقره عند المستوى، ويستخدم اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) لاختبار التكامل المشترك، ويعتمد اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) للاندماج المشترك على فحص بقايا الانحدار الزائف الذي يتم إجراؤه باستخدام المتغيرات. الجدول التالي

	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.685939	0.7536	-1.469084	0.9291
Panel rho-Statistic	2.430115	0.9925	2.186692	0.9856
Panel PP-Statistic	0.479808	0.6843	-1.820152	0.0344
Panel ADF-Statistic	0.803565	0.7892	-1.158738	0.1233

يوضح نتائج اختبار التكامل.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات PANEL

المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E-views)

ويُلخص الجدول السابق نتائج اختبار جوهانسن للتكامل والتي تؤكد علاقة التكامل بين المتغيرات. تشير نتائج اختبارات PP إلى احتمال التكامل عند مستوى معنوي قدره ٥٪. يوجد لدينا معادلة تكاملية واحدة.

جدول رقم (٧) تقدير نموذج OLS

Dependent Variable: LGDOF
Method: Panel Least Squares
Date: 03/22/24 Time: 02:39
Sample: 2009 2021
Periods included: 13
Cross-sections included: 8
Total panel (unbalanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINT	-0.104597	0.102910	-1.016387	0.3121
LGDP	0.133785	0.051291	2.608326	0.0106
LUNEMP	0.726295	0.290999	2.495865	0.0143
LBALA	0.253381	0.073225	3.460302	0.0008
C	1.217677	0.569621	2.137698	0.0351
R-squared	0.803239	Mean dependent var		3.877972
Adjusted R-squared	0.336143	S.D. dependent var		0.963575
S.E. of regression	0.785096	Akaike info criterion		2.403163

Sum squared resid	57.93930	Schwarz criterion	2.534230
Log likelihood	-113.9566	Hannan-Quinn criter.	2.456193
F-statistic	13.40552	Durbin-Watson stat	0.183002
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: الباحث (مخرجات النموذج القياسي لبرنامج E- views)

وبالتالي يمكن عرض نتائج نموذج انحدار المربعات الصغرى في النقاط التالية:

- ١) يتمتع النموذج بصلاحيّة التقدير ، متمثلة في عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، وقوة تفسيرية ٨٠%.
- ٢) يوجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الاجمالي والكفاءة المالية، أي أنه زيادة الناتج تالمحلى الاجمالي بمعدل ١% يؤدي الى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.١٣%.
- ٣) يوجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين معدل البطالة والكفاءة المالية، أي أنه زيادة معدل البطالة بنسبة ١% يؤدي الى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.٧%. وقد يرجع ذلك لقصر السلسلة الزمنية ، فأثرها الواضح يحتاج لمزيد من الوقت.
- ٤) يوجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة والكفاءة المالية، أي أنه مؤشر الموازنة المفتوحة بنسبة ١% يؤدي الى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.٢%.
- ٥) لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل الفائدة الحقيقية والكفاءة المالية
- ٦) بناءً على ما سبق يمكننا القول إن الشفافية المالية تؤثر علي الأداء المالي للحكومات من خلال التأثير علي الدين العام، حيث يوجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة والكفاءة المالية، أي أن مؤشر الموازنة المفتوحة بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.٢% . وبالتالي يمكننا قبول الفرض البديل، وبالتالي تؤثر الشفافية المالية علي الدين العام، وبالتالي تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة الأخرى حول تأثير الشفافية المالية علي الدين العام عبر تعزيز معدلات التصنيف الائتماني للدولة، ومن ثم تخفض أسعار الفائدة علي الديون السيادية باعتبارها بيئة آمنة للاستثمار. فالدول التي تمتلك ممارسات أفضل في الشفافية المالية تتمتع بالمزيد من الانضباط المالي حتى بعد السيطرة على بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم إن وجود درجة أعلى من الشفافية المالية سوف ترتبط بانخفاض الديون العامة والعجز الكلي للموازنة العامة للدول. لذا تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة علي سبيل المثال دراسة كل من (Prijaković, S., 2022) ، (Kemoe, L., & Zhan,)

(Z. ,2018)، (Arbatti, E., & Escolano, J., 2015)، علي الرغم من اختلاف الفترة

الزمنية وطبيعة الدول المستخدمة في التحليل القياسي.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (Jarmuzek, M. ,2006). وقد يرجع الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الي اختلاف طبيعة العينة، المدة الزمنية، المؤشرات التي استخدمها لقياس الشفافية المالية والأداء المالي للحكومات.

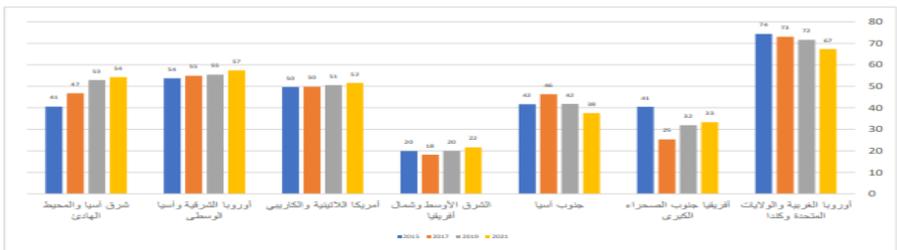
ثانياً: الشفافية المالية والأداء المالي للحكومة في مصر

قد زاد الاهتمام بقضية الشفافية المالية منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي علي مستوى الحكومات والمنشآت المحلية والدولية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب المختلفة علي سبيل المثال الأزمات المالية العالمية، انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى ، ظهور العديد من المؤسسات والهيئات المهتمة بالشفافية المالية. (بهانة حسانين، ٢٠٢٣)

وقد أوضح تقرير البنك الدولي (٢٠٢٠) أن الشفافية المالية تمثل الدافع حول تعزيز الثقة في الحكومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهناك حاجة ملحة في الوقت الراهن إلى توافر قدر أكبر من الشفافية المالية في هذه المنطقة، نظرا إلى تفاقم النمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما أوضح تقرير شراكة الموازنة الدولية (٢٠٢٣) إلى أن التحلي بالشفافية في الموازنة إلى تحسين تخصيص الموارد والإسهام في بناء الثقة في المؤسسات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ورغم ذلك ما زالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأتي في ترتيب متأخر للغاية علي صعيد المقارنة العالمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي والذي يوضح شفافية الموازنة بحسب المنطقة خلال الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠٢١ :

شكل (٣) متوسط مؤشر شفافية الموازنة بحسب المنطقة (٢٠١٥ - ٢٠٢١)



يتضح من خلال الشكل السابق هناك تفاوت كبير بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين بعض المناطق العالمية، كما أن هناك تفاوتاً أيضاً بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

حيث تأتي الأردن في المرتبة الأولى وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تدخل في فئة الشفافية الوافية (٦١ - ٨٠). أما مصر، المغرب، تونس تأتي ضمن فئة الشفافية المحدودة (٤١ - ٦٠)، أما معظم دول المنطقة تأتي في منطقة الحد الأدنى للشفافية المالية (٢١ - ٦٠).

لدراسة طبيعة الشفافية في مصر يمكننا الاسترشاد بمؤشر الموازنة المفتوحة OBI لقياس معدلات الشفافية في مصر. كما أوضحنا فيما سبق بأن مؤشر الموازنة المفتوحة يشمل ثلاثة عناصر كالآتي: شفافية الموازنة، الرقابة علي الموازنة، مشاركة الجمهور. ويصدر هذا المؤشر كل عامين من قبل شراكة الميزانية الدولية IBP، ويعتمد هذا المؤشر علي المعايير المعمول بها دولياً لتقييم شفافية الموازنة لكل دولة والتي وضعتها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAL) وعددهم ثمانية معايير وهما (بيان ما قبل الموازنة ، مشروع موازنة السلطة التنفيذية ، الموازنة المقررة، موازنة المواطنين، تقارير خلال السنة، مراجعة نصف السنة، تقرير نهاية السنة، تقرير مراقب الحسابات) . ويحتوي كل معيار على عدد من البنود ، وتتراوح درجات علي المؤشر بين ٠ إلى ١٠٠ .

ويمكن توضيح طبيعة الشفافية في مصر من خلال توضيح ترتيب الدولة وفقاً لهذه المؤشرات كالتالي:

جدول (٨) مؤشر الموازنة المفتوحة لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢١)

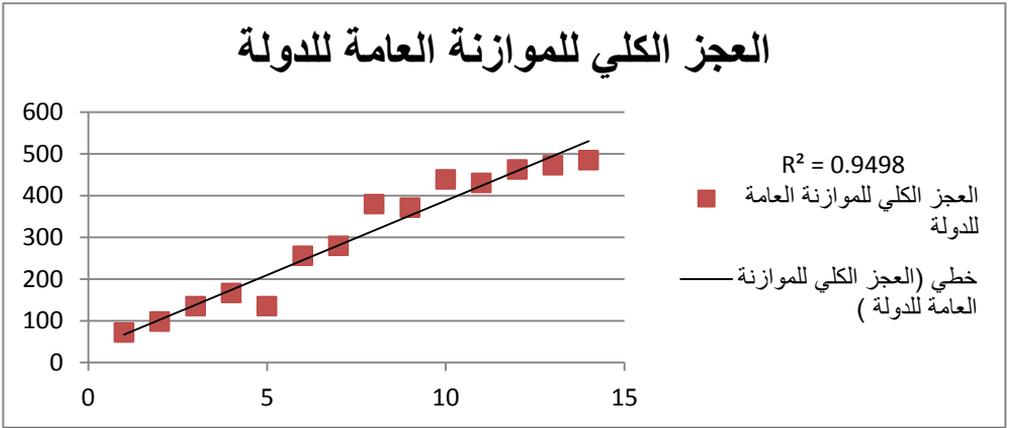
السنة	شفافية الموازنة	الرقابة علي الموازنة	مشاركة الجمهور
٢٠١٥	١٦	٤٢	٨
٢٠١٧	٤١	٣٩	١١
٢٠١٩	٤٣	٥٠	١٥
٢٠٢١	٤٣	٤٤	١٩

المصدر: إعداد الباحث من خلال تقارير مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر من قبل شراكة الموازنة الدولية. يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك انخفاض كبير وملحوظ لمصر علي مؤشر الموازنة المفتوحة مقارنة ببعض دول منطقة الشرق الاوسط مثل دولة الأردن.

ومنذ حدوث الأزمة العالمية ٢٠٠٨ مروراً بأزمة كوفيد ١٩ عام ٢٠٢٠ نجد أن مصر تعاني من ارتفاع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة للعديد من الأسباب المختلفة، يقع علي أولويات قائمة هذه الأسباب لوجود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة في مصر كل من؛ ارتفاع معدلات الدين

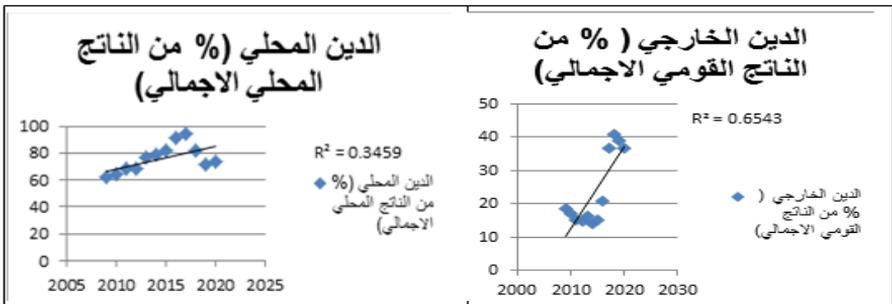
المحلي والخارجي، وكذلك أعباء خدمة الدين، انخفاض كفاءة الإنفاق العام، انخفاض كفاءة الاستثمار العام، ارتفاع معدلات الفساد، عدم المساءلة والمحاسبة وانخفاض الرقابة، وغيرها من الأسباب المتعددة. ويمكن توضيح العجز الكلي في الموازنة العامة في مصر من خلال الشكل التالي:

شكل (٤) العجز الكلي للموازنة العامة في مصر (٢٠٠٨ - ٢٠٢١)



المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع الي بيانات وإحصاءات وزارة المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ / ٢٠٢١ . ويتحليل أسباب تفاقم العجز الكلي في الموازنة العامة في مصر نجد أن هناك العديد من الأسباب المختلفة، إلا أن ارتفاع معدلات وأعباء خدمة الدين العام المحلي والأجنبي تستحوذ علي النصيب الأكبر وراء تفاقم معدلات العجز الكلي في الموازنة العامة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

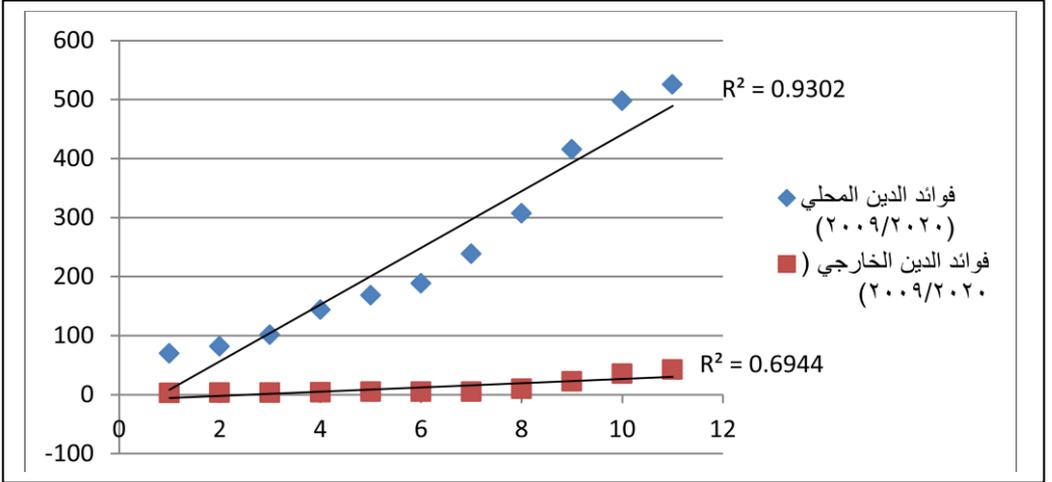
شكل (٥) معدلات الدين العام في مصر كنسبة من الناتج القومي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات وزارة المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ -

٢٠٢١

شكل (٦) أعباء خدمة الدين العام في مصر للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٢١)



المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات وإحصاءات وزارة المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٢١ .

يتضح مما سبق، حجم التأثير السلبي لارتفاع معدلات وأعباء خدمة الدين العام المحلي والخارجي علي عجز الموازنة العامة في مصر. لذلك يمكن للشفافية المالية تعزيز الأداء المالي للحكومة من خلال مجموعة الآليات أو القنوات التي توضحها فيما سبق.

وقد سعت الحكومة المصرية خلال الفتره السابقة لإتخاذ عدة خطوات وإجراءات بهدف الإلتزام ببعض المعايير والمتطلبات الدولية للشفافية المالية ، علي سبيل المثال اصدار التقارير الشهرية والربع سنوية للموازنة العامة للدولة والمؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل البيان المالي، الموازنة المعتمدة، الحساب الختامي، البطالة، معدلات الفائدة، التضخم، وغيرها من المؤشرات الأخرى. وعلي الرغم من إلتزام الحكومة المصرية بالعديد من الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالشفافية المالية إلا أن هناك العديد من أوجه القصور التي أدت إلى انخفاض معدلات الشفافية المالية في مصر ويمكن توضيحها كالاتي: (أحمد سعيد، ٢٠٢٢).

١- عدم توافر بعض المعلومات التفصيلية فيما يخص بعض الهيئات الاقتصادية وصناديق الخاصة والتي تؤثر بالسلب علي مبدأ شمولية الموازنة.

٢- الأنشطة شبه المالية: وهي أي أنشطة يتم تنفيذها من قبل البنوك والشركات المملوكة للدولة وبعض شركات القطاع الخاص بناءً على توجيه الدولة ، مثل هذه الأنشطة تحتاج إلى شفافية أكبر.

- ٣- ارتفاع معدلات انحراف الإيرادات والنفقات الكلية الفعلية عن المعتمدة في بداية العام المالي والمعدلة خلال العام المالي.
- ٤- تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمارات العامة في مصر ما بين وزارة التخطيط ووزارة المالية وقطاع الأعمال العام.
- ٥- الرقابة المالية: أعطي القانون بعض الجهات العامة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات بالرقابة على المال العام للمؤسسات الاقتصادية ولكن لم يلزمه بنشر أي معلومات للجمهور سواء ما يتعلق بالحساب الختامي أو الاستثمارات العامة
- ٦- المشاركة الاجتماعية: لا توجد آليات واضحة ومحددة تسمح بالمشاركة المجتمعية من قبل الأفراد في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.
- مثل هذه العوامل كان لها العديد من الآثار السلبية والتي انعكست علي تراجع مؤشر الموازنة المفتوحة بعناصره المختلفة لجمهورية مصر العربية، وبالتالي ينبغي العمل علي تصحيح بعض هذه الإجراءات من خلال إصدار تشريعات أو آليات جديدة تسمح بالمزيد الشفافية المالية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- تؤثر الشفافية المالية علي الأداء المالي للحكومات من خلال مجموعة من القنوات المختلفة، ويكمن الأثر علي الدين العام من أهم الآثار المباشرة للشفافية المالية علي الأداء المالي للحكومة، لذلك سعت الدراسة لاختبار فرضية أن الشفافية المالية تسهم في تعزيز الأداء المالي للحكومات مع الإشارة لمصر ، لذا؛ يمكن توضيح نتائج الدراسة كالتالي:
- ١- هناك علاقة إيجابية بين شفافية الموازنة وتوازن الميزانية، حيث ترتبط الميزانيات المتوازنة بشفافية أعلى. لذا؛ كلما كان هناك شفافية بالميزانية العامة كلما قل التلاعب في بيانات الموازنة.
- ٢- تسهم الشفافية المالية في استقرار الاقتصاد الكلي، وكفاءة التخصيص، والعدالة. علاوة على ذلك، تؤدي الشفافية المالية إلى زيادة المصداقية، مما يساعد بدوره على تقليل علاوات المخاطر في الأسواق المالية ومن ثن زياده معدلات النمو الاقتصادي وتحسين معدلات المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي على المستوى البعيد.
- ٣- الشفافية المالية لها أكبر الأثر الإيجابية على تحسين ورفع كفاءة الإنفاق العام، وان هناك علاقة إيجابية بين الشفافية المالية والإنفاق العام. وينبغي على الحكومات الرغبة في تحسين شفافية الإنفاق العام أن تعالج الحواجز الجوهرية مثل الفهم العام المنخفض لأرقام الميزانية وعلاقتها بالحسابات القومية والغموض الشديد في حجم إنفاقها العام.

٤- تعد الشفافية المالية أداة فعالة لمكافحة الفساد ويمكن استخدامها لتعزيز حكومات أكثر نظافة ومساءلة. وبالتالي فهي تشكل أدوات قوية لتثقيف دافعي الضرائب وزيادة قدرتهم على مراقبة أداء حكوماتهم.

٥- تلعب شفافية الحكومات الوطنية دورًا أساسيًا في المساهمة بشكل صريح في زيادة المساءلة والمساهمة ضمناً في ترسيخ الديمقراطية

٦- تسهم الشفافية المالية في تعزيز مصداقية المالية العامة وخفض تكاليف الاقتراض، وقد تكون هذه الاستنتاجات ذات أهمية خاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية منخفضة الدخل، التي تجد صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على مصادر عائد لتمويل الاستثمارات العامة

٧- زيادة الشفافية المالية يبدو أن لها تأثيرًا إيجابيًا على قرارات المستثمرين بالاستثمار في بلد ما. ويترجم انخفاض الشفافية إلى مستوى أعلى من عدم اليقين فيما يتعلق بالنتائج المحتملة التي يواجهها المستثمر المحتمل،

٨- يوجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة والكفاءة المالية، أي أنه مؤشر الموازنة المفتوحة بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الكفاءة المالية بنسبة ٠.٢%.

٩- هناك تحسن كبير في مؤشرات الشفافية في مصر في الفترة الأخيرة، ورغم ذلك هناك مجموعة من القصور مثل عدم توافر بعض المعلومات الكاملة حول عمليات إعداد الموازنة والهيئات الاقتصادية، ومشاركة الجمهور.

ثانياً: التوصيات:

١- إصدار السياسات والتشريعات التي تلزم الحكومات بضرورة الالتزام بمبادئ ومتطلبات الشفافية المالية.

٢- ضمان مشاركة الجمهور في عمليات إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنات العامة للدولة.

٣- ضرورة القيام بالدراسات الاسترشادية لضمان دقة تقدرات بنود الإيرادات والنفقات اثناء اعداد الموازنة العامة للدولة للحد بشكل كبير من الانحرافات المتوقعة.

٤- ضرورة إلزام الجهات الحكومية والرقابية بنشر كافة المعلومات التفصيلية للموازنة العامة والأنشطة الاقتصادية للجمهور .

المراجع:

المراجع العربية:

١. أحمد سعيد (٢٠٢٢). دور الشفافية المالية في تعزيز كفاءة الاستثمار العام في البنية التحتية بالدول النامية مع الإشارة لمصر، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
٢. رعد عبد مسلم حريجه، عقيل حمزه حبيب الحسناوي & وسام هادي جواد. (٢٠١٩). تقييم مقاييس الأداء المالي في الوحدات الحكومية في ظل موازنة البنود دراسة حالة في المديرية العامة لتربية النجف، ٤ (٢٥)، جامعة الكوفة، ص ٣٩٣ .

المراجع الأجنبية:

- 3- Alqooti, A. A. (2020). Public governance in the public sector: literature review. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 17.
- 4- Alt, J. E., & Lassen, D. D. (2006). Fiscal transparency, political parties, and debt in OECD countries. *European economic review*, 50(6), 1403-1439.
- 5- Alt, J. E., & Dreyer Lassen, D. (2003). Fiscal transparency and fiscal policy outcomes in OECD countries (No. 2003-02). *EPRU Working Paper Series*. p13-14.
- 6- Andersen, A. L., & Holbøll Westh Nielsen, L. (2010). Fiscal transparency and procyclical fiscal policy (No. 2010-01). *EPRU Working Paper Series*.p5-6 .
- 7- Andreula, N., Chong, A., & Guillen, J. B. (2009). Institutional quality and fiscal transparency. *Inter-American Development Bank*. Felipe Herrera Library. p 4-6 .
- 8- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1817228.
- 9- Andvig, J. & Fjeldstal, O. (2002). Research on Corruption a Policy Oriented Survey, *Norwegian Institute of International Affairs (NUPI)*.
- 10- Arbatli, E., & Escolano, J. (2015). Fiscal transparency, fiscal performance and credit ratings. *Fiscal studies*, 36(2), 237-270. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/1475-5890.12051>
- 11- Armstrong, C., Guay, W. R., Mehran, H., & Weber, J. (2015). The role of information and financial reporting in corporate governance: A review of the evidence and the implications for banking firms and the financial services industry.
- 12- August, I. F. A. C. (2001). *Governance in the Public Sector: A Governing Body Perspective*. PP 183. https://www.ifac.org/_flysystem/azure-private/publications/files/study-13-governance-in-th.pdf
- 13- Baldrich, J. (2005, September). Fiscal transparency and economic performance. In *Anales de la Asociación Argentina de Economía Política*.p 1.

<https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=0e8e8621ce33fb0f9944f9a6680d93340d95eb33>

- 14- Basri, M. C. (2018). Twenty years after the Asian financial crisis. Realizing Indonesia's economic potential, 21-45.
- 15- Bastida, F., Guillamón, M. D., & Benito, B. (2017). Fiscal transparency and the cost of sovereign debt. *International Review of Administrative Sciences*, 83(1), 106-128.
- 16- Bastida, F., & Benito, B. (2007). Central government budget practices and transparency: An international comparison. *Public Administration*, 85(3), 667-716.
- 17- Berger, A. N., Imbierowicz, B., & Rauch, C. (2016). The roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis. *Journal of Money, Credit and Banking*, 48(4), 729-770.
- 18- Bernoth, K., & Wolff, G. B. (2008). Fool the markets? Creative accounting, fiscal transparency and sovereign risk premia. *Scottish Journal of Political Economy*, 55(4), 473-475.
- 19- Bronić, M., Stanić, B., & Prijaković, S. (2022). The effects of budget transparency on the budget balances and expenditures of Croatian local governments. *South East European Journal of Economics and Business*, 17(1), 111-124.
- 20- Cangiano, M. (2002). Role of the IMF in Promoting Fiscal Transparency. In *Current Developments in Monetary and Financial Law*, Volume 2. International Monetary Fund.
- 21- Chen, C., & Neshkova, M. I. (2020). The effect of fiscal transparency on corruption: A panel cross- country analysis. *Public Administration*, 98(1), p 228
- 22- Chen, C., & Neshkova, M. I. (2020). The effect of fiscal transparency on corruption: A panel cross- country analysis. *Public Administration*, 98(1), 226-243.
- 23- Curtin, D., & Meijer, A. J. (2006). Does transparency strengthen legitimacy?. *Information polity*, 11(2), p 109-110.
- 24- De Oliveira, A. J., Montes, G. C., & Bastos, J. C. A. (2014). Fiscal Transparency, Government Effectiveness and Government Spending Efficiency: A Panel Data Approach for Developed and Developing Countries.
- 25- De Simone, E., Bonasia, M., Gaeta, G. L., & Cicatiello, L. (2019). The effect of fiscal transparency on government spending efficiency. *Journal of Economic Studies*, 46(7), 1365-1379.
- 26- De Simone, E., Gaeta, G. L., & Mourão, P. R. (2017). The impact of fiscal transparency on corruption: An empirical analysis based on longitudinal data. *The BE Journal of Economic Analysis & Policy*, 17(4), 20170021.

- 27- Drabek, Z., & Payne, W. (2002). The impact of transparency on foreign direct investment. *Journal of Economic integration*, 777-810.
- 28- Elberry, N. A., Naert, F., & Goeminne, S. (2022). The impact of fiscal openness on public spending technical efficiency in developing countries. *Public Performance & Management Review*, 45(2), 254-281.
- 29- Ellis, C. J., & Fender, J. (2006). Corruption and transparency in a growth model. *International Tax and Public Finance*, 13, 133-134.
- 30- Freerira,R., & Guerrero.J.(2022). Guide on Advancing Fiscal Transparency for Development 2022. Global Initiative for Fiscal Transparency. p 18-19. GUIDE on Advancing Fiscal Transparency for Development 2022 Written by: • Raquel Ferreira, Senior Technical Advisor. raquel.ferreira@fiscaltransparency.net • Juan Pablo Guerrero, Network Director. guerrero@fiscaltransparency.net
- 31- Fung, A. (2013). Infotopia: Unleashing the democratic power of transparency. *Politics & society*, 41(2), 183-212. <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0032329213483107>
- 32- Hameed, F. (2011). Budget transparency and financial markets. *International Budget Partnership, WP*, (1).p 2-3
- 33- Hameed, F. (2005). Fiscal transparency and economic outcomes. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=888094
- 34- Haque, M. E., & Neanidis, K. C. (2009). Fiscal transparency and corruption. *Centre for Growth & Business Cycle Research Discussion Paper Series*, 114.
- 35- Heald, D. (2013). Strengthening fiscal transparency. In *The international handbook of public financial management* (pp. 711-741). London: Palgrave
- 36- Institute of Internal Auditors (IIA). (2012). The role of auditing in public sector governance. *IIA, Enero.P* 11-12. http://bibliotheque.pssfp.net/livres/THE_ROLE_OF_AUDITING_IN_PUBLIC_SECTOR_GOVERNANCE.pdf
- 37- IMF (2018). *Fiscal Transparency Handbook*. International Monetary Fund, Fiscal Affairs Dept. p 1. Retrieved from https://www.elibrary.imf.org/doc/IMF069/247889781484331859/24789781484331859/Other_formats/Source_PDF/247889781484348598.f
- 38- International Budget Partnership (2021) , *Open Budget Survey 2021 Partners*, 8 the Edition. <https://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Open-budget-survey-2021.pdf>.
- 39- Jarmuzek, M. (2006). *Does fiscal transparency matter? The evidence from transition economies*. Warsaw, Poland: Center for Social and Economic Research. Available at: <http://www.cerge-ei>.

- cz/pdf/gdn/RRCV_77_paper_03.pdf. https://www.cerge-ei.cz/pdf/gdn/rrc/RRCV_77_paper_03.pdf.
- 40- Kemoe, L., & Zhan, Z. (2018). Fiscal transparency, borrowing costs, and foreign holdings of sovereign debt. International Monetary Fund.
- 41- Kraha, R., & Mertens, G. (2020). Democracy and financial transparency of local governments in Sub-Saharan Africa. *Meditari Accountancy Research*, 28(4), p 683
- 42- Lan, L. (2005, March). Enhancing e-democracy via fiscal transparency: A discussion based on China's experience. In International Conference on e-Government (pp. 57-69). Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg. p 61
- 43- Lledo, V. D., Allen, M. R., Yackovlev, I., Kvintradze, E., Zanna, L. F., Gollwitzer, S., ... & Prakash, M. T. (2010). Budget institutions and fiscal performance in low-income countries. International Monetary Fund. P9-15.
- 44- Lindgren, C. J. (1999). Financial sector crisis and restructuring: lessons from Asia.
- 45- Luna, P. H. L., & Montes, G. C. (2017). Mitigating corruption through fiscal transparency: a panel data approach. 45^o Encontro Nacional de Economia.
- 46- Macmillan UK. Hölscher, J., Jarmuzek, M., Matousek, R., & Polgar, E. K. (2006). Fiscal Transparency in Transition Economies (No. 0328). CASE-Center for Social and Economic Research. p7-8.
- 47- Małecka-Ziemińska, E. (2021). Fiscal transparency in recovery from the COVID-19 pandemic crisis. *Research Papers in Economics and Finance*, 5(1), 36-46.
- 48- Montes, G. C., & Luna, P. H. (2021). Fiscal transparency, legal system and perception of the control on corruption: empirical evidence from panel data. *Empirical economics*, 60, 2005-2037.
- 49- Montes, G. C., Bastos, J. C. A., & de Oliveira, A. J. (2019). Fiscal transparency, government effectiveness and government spending efficiency: Some international evidence based on panel data approach. *Economic Modelling*, 79, 211-225.
- 50- Muraguri, J., Njiri, B., Ndegwa, V., Otieno, S., Awuor, C., & Agwayo, D. (2022). PUBLIC PARTICIPATION IN FISCAL DECISIONS ON FOREIGN DEBT. *Financing for Development*, 1(4).
- 51- OECD (2002). OECD Best Practices for Budget Transparency. p 7, Retrieved from <https://www.oecd.org/governance/budgeting/Best%20Practices%20Budget%20Transparency%20-%20complete%20with%20cover%20page.pdf>
- 52- OECD & GIFT., (2017). Budget Transparency Toolkit "Practical steps for supporting openness, integrity and accountability in Public Financial

- Management". OECD. P 9. <https://www.oecd.org/gov/budgeting/Budgeting-Transparency-Toolkit.pdf>
- 53- Petrie, M.(2000). The IMF Fiscal Transparency Code. 9 th International Anti-Corruption Conference (IACC), 10-15 October, 1999, Durban, South Africa.
- 54- Petrie, M. (2013). The Current State of Fiscal Transparency .<https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=61ad02817e76596745258de07343da8b0a89bf07> .
- 55- Prijaković, S. (2022). Impacts of Budget Transparency on Economic and Political Outcomes: A Review of Empirical Evidence. *Hrvatska i komparativna javna uprava: časopis za teoriju i praksu javne uprave*, 22(4), 633-665.
- 56- Robinson, M., Grigg, T., & Ryan, C. (2000). Financial performance indicators for Australian local governments. *Accounting, Accountability & Performance*, 6(2), pp 94., at link https://www.researchgate.net/publication/27465442_Financial_Performance_Indicators_for_Local_Governments/link/02e7e535db45ee7378000000/download
- 57- Ríos, A. M., Guillamón, M. D., Benito, B., & Bastida, F. (2018). The influence of transparency on budget forecast deviations in municipal governments. *Journal of Forecasting*, 37(4), 457-474.
- 58- Sedmihradská, L., & Haas, J. (2012). Budget transparency and fiscal performance: Do open budgets matter?. *ACTA VSFS*, 2013, vol. 7, issue 2, 109-122.
<https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=https%3A%2F%2Fwww.vsfs.cz%2Fperiodika%2Ffacta-2013-2-02.pdf;h=repec:prf:journl:v:7:y:2013:i:2:p:109-122>
- 59- Seifert, J., Carlitz, R., & Mondo, E. (2013). The Open Budget Index (OBI) as a comparative statistical tool. *Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice*, 15(1), 87-101.
- 60- Silva, A. C., Chavez, G. A., & Lopez- Lubian, F. J. (2013). Transparency, value creation, and financial crises. *Journal of Applied Corporate Finance*, 25(1), 81-88.
- 61- Teig, M. (2006). Fiscal transparency and economic growth. In *European Doctoral Seminar (Vol. 6)*. https://www.uni-bamberg.de/fileadmin/uni/fakultaeten/sowi_lehrstuehle/vwl_finanzwissenschaft/Lehrstuhl/EDS5.pdf
- 62- Tehou Tekeng, Y. M. (2014). Fiscal transparency, its determinants and consequences for developing countries (Doctoral dissertation, Concordia University). <https://www.semanticscholar.org/paper/Fiscal-transparency%2C->

its-determinants-and-for-Tekeng-
Mathurin/cbbaa8e6aa115e5813abc03bc3d6d23bf3cd30ea

- 63- Tricker, R. B., & Tricker, R. I. (2015). Corporate governance: Principles, policies, and practices. Oxford University Press, USA.
- 64- Wehner, J. (2018). 4 Promoting good practices: The OECD Principles and beyond. Independent Fiscal Councils: Watchdogs or lapdogs?, 37.
- 65- Xiao, H., & Wang, X. (2023). Fiscal transparency practice, challenges, and possible solutions: lessons from Covid 19. Public Money & Management, p 2. <https://doi.org/10.1080/09540962.2023.2175232>
- 66- Xie, C., Ahmad, R., & Koh, E. H. (2022). Does credit rating agency reputation matter in China's local government bond market?. Plos one, 17(9), e0274828.
- 67- Yu, J., Wei, W., & Butler, J. S. (2021). Fiscal transparency and government credit quality: Evidence from the US States. Public Performance & Management Review, 44(2), 378-403.
- 68- Zuccolotto, R., & Teixeira, M. A. C. (2014). The causes of fiscal transparency: Evidence in the Brazilian states. Revista Contabilidade & Finanças, 25, 242-254.